تمهيد

يعتبر النفط أحد أهم الثروات الطبيعية على وجه الأرض، وذلك باعتباره عصب الحياة بجميع جوانبها ولا يخلو أي نشاط اقتصادي من أحد مشتقات النفط .و ترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة ، ويمثّل النفط أهم هذه المصادر على الإطلاق ،بعد أن احتلّ الصدارة عليها بعد الحرب العالمية الثانية حين توقّف الانتصار أو الانهزام فيها على الامكانيات المتاحة من النفط.

و اكتسب بذلك النفط أهمية متزايدة بسبب ندرة المصادر البديلة من جهة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى، ولذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء نظرة عامة حول البترول لمعرفة خصائص هذا المورد و منتوجاته والأهمية الاقتصادية له،خاصة وأن السلعة البترولية بصورتيها الخام والمنتوجات تلعب دورا مؤثرا وفعالا في تنشيط التبادل التجاري على المستوى الدولي وهو ما جعل سوق النفط العالمي من أهم الأسواق التي عرفت في تطورها التاريخي مراحل انتقالية حسب تغير موازين القوى فيه بسبب اختلالات متغيراته من عرض وطلب وأسعار من جهة وخلافات وأطماع الأطراف الفاعلة فيه من جهة أخرى.

و على إثرها مر قطاع المحروقات الجزائري بمراحل انتقالية هامة منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحاضر، اثر انتهاج الدولة سياسات صناعية في القطاع بغية مواكبة التحولات التي تشهدها السوق العالمية للنفط، من خلال مجموعة من القوانين و الإصلاحات الشاملة ، أدت إلى رسم ملامح الصناعة النفطية الجزائرية و أكسبتها خصوصية في كل مرحلة.

ولشرح و تفصيل ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: تطور الصناعة النفطية العالمية
- المبحث الثاني : الصناعة النفطية الجزائرية و الشراكة الأجنبية في القطاع.

المبحث الأول: تطور الصناعة النفطية العالمية

لقد شهدت الصناعة النفطية العالمية الكثير من الأحداث التي ألقت بظلالها على الأطراف الفاعلة فيها، وغيرت في كل مرة من المعادلة القائمة وموازين قوى المنافسة التي اختلفت من فترة لأخرى حسب التطور التاريخي للصناعة ، وتأرجحت بذلك الصناعة العالمية للبترول بين سوق إحتكار تارة وسوق للمنافسة تارة أخرى.

المطلب الأول: بداية الصناعية النفطية

إن فهم طبيعة القوى والآليات التي تحكم الصناعة العالمية للنفط يستوجب التطرق لأهم المراحل التي مر بها سوق هذه الصناعة، ومن ثم تحليل أسباب انتقال السلطة والسيطرة بين عدد من الأطراف.

أولا: سيطرة الشركات الأمريكية على الصناعة.

البداية الأولى لصناعة البترول كانت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 عندما حفر الكولونيل إدوين دريك "Edwin L. Drake" في بنسلفانيا "Pennsylvania" أول بئر للبترول من أجل تزويد مصابيح بالبترول لتعوض الزيوت المستخرجة من شحوم الحوت.

وبعد اكتشاف البترول من طرف "دريك" في 1859 والممّول من طرف شركة "Seneca"، نظمت هذه الشركة حملة دعائية زاد من خلالها عدد المغامرين والباحثين والمضاربين عن البترول ، فبلغ عدد الآبار المحفورة سنة 1860 حوالي 84 بئر كان إنتاجها حوالي 75 ألف طن من البترول الخام ، وما هي إلا 10سنوات حتى أنشأ "جون روكفلر" بمشاركة عدد من المساهمين شركة" Standard oil company" .

ومنذ ذلك الحين أخذت الصناعة البترولية بالتطور والتقدم لتضم الاستثمارات المختلفة، ولتبدأ ملامح الصناعة البترولية في التشكل.[1]

ثانيا: مرحلة السوق التنافسي.

إن تلك الحملة الدعائية التي أحدثتها شركة "Seneca" أدت إلى دخول عدد كبير من الشركات الصغيرة الأمريكية ، وبذلك كانت الهجمة على البترول أشد بكثير من مثيلتها على الذهب الكاليفورني قبل 10سنوات ، فتّم فتح المنافسة داخل هذا القطاع ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج 90% من البترول الخام.

والواضح من هذه المعطيات أن طبيعة الصناعة كانت تنافسية فيما بين الشركات، واحتكارية في سيطرة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالإنتاج ، وكان أهم ما يميزها في المرحلة الأولى هو الانفصال[2]، حيث كانت كل مرحلة من مراحل التصنيع منفصلة عن الأخرى، وكانت عملية النقل حكراً على شركة السكك الحديدية .

ثالثا: ظهور احتكار القلة

---

[1] بيرجيه جاك، بيرنارد توماس، **حرب البترول السرية**، ترجمة محمد سميح السيد، دار طلاس، دمشق، 1984، ص: 35-36.

[2] بدون مؤلف، **البترول و تأثيره على اقتصاديات الدول** ، على الموقع الإلكتروني www.elmokatel.com . ص : 03 .

مع بُعد أسواق الاستهلاك وبُعد الموانئ الأمريكية عن أماكن تصدير البترول، أُقيمت معامل التكرير في موانئ التصدير وأسواق الاستهلاك، وضاعف ذلك من أهمية عامل النقل حتى أصبح عنصراً حاكماً في إستراتيجية صناعة البترول. ومن هنا مُدّت شبكة أنابيب بين معامل التكرير وموانئ التصدير أو أسواق الاستهلاك. وفي غضون ذلك، ظهر جون روكفلر "John Rockefeller"، الذي أسس عام 1880 شركة نيوجيرسي ستاندرد "Standard Oil of New Jersey"، واستطاع من خلالها فرض سيطرته على صناعة البترول الأمريكية، واحتكار عملية شراء الزيت الخام، وبدأ من ذلك الحين بتطبيق مبدأ التكامل الرأسي لصناعة البترول من البئر إلى المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ثم باقي دول العالم. ومن هنا أصبحت شركة " نيوجيرسي ستاندرد" المصدر الرئيسي لإمدادات البترول العالمية حتى إنه بحلول عام 1885 أصبح نحو 70% من نشاطها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح هذا الحال حتى عام 1890، حيث ظهرت على الساحة العالمية حقول باكو "Baku" في القوقاز. وهي حقول أغزر من حقول بنسلفانيا، ومن هنا ظهرت المنافسة بين البترول الأمريكي والروسي.[1]

و لقد فرضت مجموعة من الخصائص التقنية والمالية للصناعة البترولية الانتقال من سوق منافسة تامة إلى سوق احتكار قلة ، ففي بداية 1870 كان "روكفلر" يتحكم في نسبة 80% من صناعة التكرير.

و قد ساهمت عمليات الاندماج التي اجتاحت الشركات البترولية الأمريكية في رسم معالم هذا السوق منذ 1870، وأصبح العالم يعتمد على الإنتاج البترولي الأمريكي، حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من الأحداث نذكر أهمها:

- تأسيس هيئة سكة حديد تكساس عام 1891 لفرض التحكم على السكك الحديدية ، وقد منحت الهيئة في 1931 بعض الصلاحيات لتنظيم الهدر المادي في إنتاج النفط عبر عدد من الآليات، وباتت عمليا قادرة على تقنين الإنتاج وتثبيت الأسعار عالميا ولهذا السبب يعتبر الكثيرون أن هذه الهيئة بمثابة أوبك الأمريكية.
- اكتشاف حقول بترول كبيرة في 1910 في كندا وجزر الهند الشرقية وإيران وفنزويلا والمكسيك.

المطلب الثاني : الكارتل النفطي للشركات العالمية الكبرى

[1] نفس المرجع السابق ،ص:04 .

لم تعد السلعة البترولية حكرا على الشركات الأمريكية فحسب ، بل ظهرت شركات أوروبية دخلت للصناعة رفقة مثيلاتها الأمريكية ، و يمكن التمييز هنا ابتداءا من بداية القرن العشرين بين نوعين من الكارتل اختلف في عدد الشركات التي تحويه، لكنه لم يختلف كثيرا في السياسات التي يطبقها باعتبار أن وراء كل سياسة تأكيد على السيطرة في السوق البترولية العالمية.

أولا: عقود الثلاثة الكبار

والمقصود هنا أن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت على ساحة السوق النفطية ثلاث شركات عملاقة سيطرت على السوق، وتتمثل هذه الشركات في "standard jersey" الأمريكية ، "shell" الهولندية الانجليزية و"Britich Petroleum " البريطانية.

وقد عقدت هذه الشركات عدة اتفاقيات تؤكد من خلالها سيطرتها كان أولها في 17 سبتمبر 1928، وحملت هذه الاتفاقية إعلانا واضحا عن المبادئ والوسائل التي تكفل الحد من المنافسة بعد حرب الأسعار التي نشبت بين (جرسي وشل) عام 1927.

كما تّم توقيع اتفاقية أخرى في جانفي 1930 سميت باسم " مذكرة الأسواق الأوروبية"، وما يمّيز هذه الاتفاقية هو وجود مذكرة السماح بانضمام أطراف جدد يمارسون نشاطا مهما في توزيع المنتجات البترولية شرط الموافقة الجماعية للثلاثة الكبار .[1]

وقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث ساهمت في تقوية سيطرة هذه الشركات منها:

. اكتشاف البترول في العديد من الدول خاصة العربية منها، أين بدأت هذه الشركات تزيد في أطماعها من أجل الحصول على امتيازات لاستغلال البترول فيها، فعلى سبيل المثال بدأت صناعة النفط في العراق عندما حصلت شركة "نفط العراق" عام 1925 على امتياز البحث و التنقيب واستغلال النفط في كل الأراضي العراقية ما عدا البصرة التي لم يشملها الامتياز، وتآلفت هذه الشركة وشركة البترول البريطانية ومجموعة شركات" شل" وشركة البترول الفرنسية والمجموعة الأمريكية ، وكانت نسبة مساهمة كل من هذه الشركات 23% ونجحت هذه الشركة في اكتشاف حقل كركوك الكبير 1927 .[2]

. في عام 1920 تعرضت أسعار النفط إلى عمليات هبوط وصعود شديدة حتى استقر سعر النفط عند مستوى 3 دولار للبرميل وهذا التذبذب في أسعار النفط دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استحداث نظام *Mob ، فكانت تلك هي بداية لوضع آلية تربط السعر بالإنتاج .

ثانيا: كارتل الشقيقات السبع

---

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص: 57-58.

[2] حنان أخميس، **النفط العربي**،على الموقعvoice.com www.alwatan ، ص: 02.

*تعتبر الموب MOB وحدة رقابية تنظم آلية ربط أسعار النفط بحجم إنتاجيته وهي تعمل فقط ضمن الولايات المتحدة الأمريكية طيلة 40 سنة الى أن تم إلغاؤها بمجرد تأسيس منظمة أوبك في بداية الستينات من القرن الماضي لتعمل على مستوى العالم بدلا من اقتصارها على داخل الولايات . م. أ .

إذا كانت العقود الأولى من القرن العشرين قد عرفت سيطرت الثلاثة الكبار كما يقال فإن سنوات الثلاثينات إلى غاية الستينات قد شهدت سيطرت الشركات السبع والتي تعرف باسم "الشقيقات السبع" وهي:[1]

الأمريكية: (نيوجرسي و تسّمى "اكسون"،كاليفورنيا، موبيل، جولف و تكساسكو).

الإنجليزية: وهي **PB** "شركة البترول الإنجليزية ".

الهولندية والانجليزية: وهي شركة "شل".

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يضيف إلى هذه الشركات الشركة الفرنسية للبترول، حيث لم تكن الفرنسية للبترول تحسب ضمن الشركات الكبرى عام 1949 ،ولكن نصيبها من الإنتاج العالمي للبترول لم يلبث أن إرتفع خلال عقد الستينات الى مايعادل نصيب "موبيل" وهي إحدى الشركات السبع الكبرى ، وذلك نتيجة لإرتفاع الأهمية الإنتاجية والتصديرية للنصف الشرقي من الكرة الأرضية التي كانت الفرنسية تحضى بنصيب مهم منها.

و لمعرفة مكانة وأهمية هذه الشركات في ميدان الصناعة البترولية وسوقها الدولية، نورد بعض الأرقام الإحصائية حول إحدى أكبر هذه الشركات وهي شركة نيو جرسي "اكسون" فهي تستخدم من العمال 140.000 شخص وتمارس نشاطها في جميع أنحاء العالم وتملك نسبة 50% من أشهر الشركات البترولية الفرعية ،يبلغ تعدادها 275 شركة متواجدة في 52 قطر من العالم.

أما مجالاتها الصناعية فتشمل جميع مراحل الصناعة البترولية، وقد بلغت قيمة موجوداتها (استثماراتها المستخدمة) في عام 1960 حوالي 11مليار دولار و وصلت إيراداتها إلى 10.5 مليار دولار ، أما مقدار إنفاقها الاستثماري لعام 1960 فقد بلغ حوالي 8.9 مليار دولار أي ما يعادل نصف ميزانية الدولة الفرنسية لنفس السنة .

ففي فترة الستينات تملك هذه الشركات "الشقيقات السبع" أكثر من ثلثي الاحتياطي البترولي العالمي وحوالي 60 % من الإنتاج العالمي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(03): الإنتاج البترولي للشقيقات السبع في سنة 1965

الوحدة: 1000 برميل يوميا

الشركة	نيوجرسي	شل	الانجليزية	جولف	كاليفورنيا	موبيل	تكساسو
الانتاج	3453	2411	2305	2082	1422	1069	1838

المصدر: حسين عبد الله، مرجع سابق، ص: 143.

ثالثا : ملامح سيطرة كارتل الشركات العالمية على الصناعة .

[1] محمد علي الحسيني، **احتياطيات النفط في بلاد المسلمين**،2001،**www.annabaa.org**، ص02. تاريخ الاطلاع :2010/08/14 .

لقد اتسم هيكل الصناعة النفطية العالمية في هاته الفترة بالتسلط الاحتكاري للشقيقات السبع على الصناعة البترولية، ومن ثم على السوق البترولية العالمية و بقيت السيطرة وتزايدت لمدة لا تقل عن نصف قرن شهدها النصف الأول من القرن العشرين فالتسلط الكارتلي لم يكن وليد الصدفة ، وإنما هو نتاج مجموعة من العوامل التي تكاملت فيما بينها لتؤكد على السيطرة.

و من أهم ملامح السيطرة على الصناعة :

1 - التركز الصناعي: لقد بدت مظاهر التركز الاحتكاري واضحة، وشملت هذه المظاهر مختلف مجالات ومراحل النشاط في الصناعة البترولية بكل ما تحويه هذه الصناعة من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق وتسعير واحتياطي ...الخ.[1]

وقد بلغت سيطرة هذه الشركات الثماني حداً بحيث تكاد تكون شبه تامة على صناعة البترول، وذلك حتى الخمسينات من هذا القرن. ففي عام 1950 أنتجت هذه الشركات كل البترول الذي تم إنتاجه خارج شمال أمريكا والدول الشيوعية السابقة. وقد كانت درجة تحكُّم هذه الشركات الثماني في المراحل المختلفة لصناعة البترول في عام 1953 على النحو التالي:[2]

- إحتياطي البترول	% 95.8
- إنتاج البترول	% 90.2
- مبيعات المنتجات البترولية	% 74.3
- الطاقة التكريرية	% 75.6

ولكن مع ازدياد أهمية الشركات المستقلة خلال الخمسينات، فقد تقلَّص نسبياً مركز شركات البترول الكبرى أعضاء الاتحاد الاحتكاري الدولي. ورغم ذلك بقيت هذه الشركات مسيطرة على معظم قطاعات صناعة البترول العالمية حتى عام 1973. فمثلاً في عام 1965 كان نصيب الشركات الثماني الكبرى في الإنتاج 76%، وفي التكرير 58%، وفي مبيعات المنتجات البترولية 66%.

2 – التكامل العمودي في الصناعة :

تحكمت شركات "الشقيقات السبع" في جميع فروع البترول، ومراقبة مختلف عمليات مراحل الاستغلال من المنبع أو المراحل العليا (Upstream - Amont) وتشمل البحث والتنقيب والإنتاج والنقل، إلى المصب أو المراحل الدنيا (Downstream- Aval) وهي صناعة التكرير والتسويق والتوزيع .[3]

فقد حرصت هذه الشركات على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي(أو العمودي) "Vertical integration" في عملياتها الإنتاجية التي تشمل أساساً : الإنتاج والنقل والتكرير والتسويق.

3 – عوائق الدخول للصناعة :

---

[1] محمد الدوري، مرجع سابق، ص 77-79.
[2] البترول و تأثيره على اقتصاديات الدول ، مرجع سابق،ص :06 .
[3] حسين عبد الله، مرجع السابق، ص82 .

اتسمت الصناعة النفطية العالمية بوجود عوائق حالت دون دخول منشآت جديدة للصناعة، و من بين أهم هاته العوائق نجد :[1]

- **ضخامة رؤوس الأموال:**

تتسم الصناعة النفطية بضخامة حجم الاستثمارات الراسمالية اللازمة في المراحل الاولى ، مما يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة، و تعتبرهذه الخاصية السبب الرئيسي في اعتماد معظم الدول المنتجة للنفط على الشركات العالمية في بدء إنتاج النفط لكون معظم الدول النامية لا تملك التكنولوجيا و رؤوس الاموال لاقامة مثا هذه الصناعة انذاك. وأمام تطلب هذه الصناعة كل هذه الأموال كانت الشركات السبع الوحيدة التي تملك القدرة على الاستثمارات في هذا المجال.

- **تحمل مستوى مرتفع من المخاطر:**

تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الانتاجية ، وهذه المخاطرة قد تكون طبيعية مثل تزايد ظاهرة الابار الجافة أو فنية مثل الحوادث او العقبات الفنية. و قد تكون مخاطر سياسية او اقتصادية تؤدي الى توقف الانتاج.

- **الكفاءة الإنتاجية (إقتصاديات الحجم):**

وهي تمثل المستوى الذي يصله الإنتاج عند أقل تكلفة ممكنة والصناعة البترولية تتطلب إنتاجية مرتفعة نظرا لضخامة رؤوس الأموال المستعملة عند الاستثمار،وترتبط الزيادة في الكفاءة خاصة بالوسائل التكنولوجية المستخدمة والتحكم في التكنولوجيا المعقدة أثناء عمليات الاستكشاف و التنقيب والتكرير ...الخ .

و إستنتاجا لما سبق يمكن القول أن هذه العوامل تعتبر **حواجز قوية** تمنع دخول منافسين جدد كما تضمن سيطرة الشركات السبع وتحقق أهدافها، التي تعتبر عاملا من عوامل بقاء السيطرة ، و من أهمها:[2]

- تفادي حدوث الانقطاع في الإمدادات البترولية والتي قد تؤدي إلى أزمات دولية كبيرة.
- محاولة تعظيم الأرباح من جميع المراحل التي تمر بها الصناعة البترولية.
- السيطرة على البترول العربي باعتبار أن المنطقة العربية أكثر المنلطق إنتاجا وأغناها بالنفط وأقلّها تكلفة.
- التحكم في العرض البترولي وكذا في الطلب وهو ما يتيح فرصة التحكم في الأسعار.

المطلب الثالث : ظهور القوى الجديدة في الصناعة

[1] سيد فتحي الخولي،**اقتصاد النفط**، مرجع سابق،ص:119 .
[2] يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 87.

حمل عقدي الخمسينات والستينات أحداثا كثيرة طرأت على العرض العالمي،فأدّت إلى ارتفاع نصيب النصف الشرقي من الكرة الأرضية وخاصة منها دول الشرق الأوسط من الصادرات البترولية العالمية ، وهو ما أدى إلى تغُير في الأطراف الفاعلة في السوق العالمية البترولية.

فقد كانت صناعة النفط حتى عام 1970 احتكار قلة للشركات العالمية المتكاملة رأسيا من الآبار للمضخة "des puits à la pompe ". وقد شهد هذا الاحتكار للقلة في سنوات الستينات وضع هامش تنافسي(frange compétitive) للشركات الخاصة والعمومية ذات الحجم الصغير.[1]

إلا أن تغيُ ر السلطة في السوق لا يعني ذهاب السلطة الاحتكارية للكارتل، وإنما ظهرت قوى جديدة محاولة المنافسة لتقُاسم السلطة مع الشقيقات السبع، وهي مرحلة انتقالية شبيهة بمرحلة الانتقال من عقود الثلاثة الكبار إلى كارتل الشركات السبع.

أولا: ظهور الشركات البترولية الوطنية

يعتبر ظهور الشركات البترولية الوطنية من أهم العوامل التي غيرت ورسمت معالم سوق بترولية عالمية جديدة، ويمكن تقسيم هذه الشركات إلى:

1 - شركات البلدان الصناعية:

لقد ظهرت هذه الشركات منذ أواخر الأربعينيات والخمسينيات وعرفت باسم الشركات المستقلة* إقتصر نشاطها الإنتاجي على أسواقها المحلية في بداية الأمر لكنها سرعان ما اتجهت إلى الأسواق العالمية ونجحت في اكتشاف البترول ومن ثم إنتاجه في إطار عقود المشاركة.

و من بين اهم أسباب ظهور هذه الشركات نذكر:[2]

- تحقيق الشركات العالمية الاحتكارية لأرباح عالية وهو ما اعتبر حافزا كبيرا لهذه الشركات باعتبار أن الهدف دائما هو تحقيق اكبر ربح ممكن.
- النجاح المتزايد الذي حققته الشركات المستقلة أدى إلى تعزيز قدرتها المادية والفنية والتوسع أكثر في مجالات استغلال البترول في العالم.
- الحصول على الكثير من الاتفاقيات البترولية وخاصة منها عقود المشاركة والمقاولة.

ففي البداية، كان يبدو أنّ ظهور القطاع التنافسي في السوق البترولية العالمية والمتمثل في قطاع الشركات المستقلة سيؤدي إلى النقص في دور الشركات العالمية الكبرى، إلا أن ما حدث هو مضاعفة جهود هذه الأخيرة من أجل التمسك والبقاء على السلطة خاصة من خلال التنسيق المستمر بينها،وقد أخذ هذا التعاون والتنسيق شكلا هيكليا ، خاصة من خلال القيام شركتين فأكثر بإنشاء شركات مشتركة للقيام

---

[1] Pierre-Noël Giraud ,**Economie industrielle des commodites,** Polycopié du cours, Centre de Geopolitique de l'énergie et des matières premières,Université de paris-dauphine, 2003, P:129.

* لا ينبغي الفهم من تسمية الشركات بالمستقلة بأنها لا تتعاون مع باقي الشركات أو أنها تقف في السوق العالمية للبترول موقفا مستقلا ، بل أن هناك الكثير من التعاون بين هذه الشركات والشركات الكبرى.

[2] محمد الدوري، مرجع سابق، ص:100.

نيابة عن الشركات القابضة بأنشطة معينة كالإنتاج أو التسويق، كما يمكن أن يتم التنسيق من خلال الاندماج والتكامل وهو ما عرفه عقد التسعينات .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات المستقلة ، قد وقفت جنبا إلى جنب مع الشركات الكبرى في الكثير من المواقف ، ففي أزمة السويس عام 1956 شاركت جميع الشركات الأمريكية والأوروبية كبرى ومستقلة في برنامج الطوارئ الموضوع من طرف حكومات الدول الصناعية العربية على جانبي المحيط الأطلسي ، وانتهجت سياسات وخطط منسقة من أجل تخفيف أثار انخفاض الإمدادات البترولية إلى الاقتصاديات الأوروبية.

كما تم انضمام الشركات المستقلة إلى الشركات الكبرى في بداية السبعينات في جبهة منسقة تحوي على عشرين شركة،تأخذ على عاتقها مهمة التفاوض مع الدول المصدرة في تنظيم عمل السوق وقد تم إبرام اتفاقيات المشاركة في طهران وجنيف الأولى والثانية خلال الفترة (1970-1972) .[1]

2 - شركات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط :

شهدت الدول النامية حركة التحرر الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،و تنامت هذه الحركة في الكثير من المناطق الخاضعة للاستعمار الأجنبي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وما لبثت هذه الحركة صامدة لسنوات حتى بدأت الأنظمة الوطنية في الظهور.

ورغم أخذ الحرية والاستقلال من طرف هذه الدول،إلا أنها استكملت الطريق وسعت جاهدة لاستكمال السيادة الوطنية على الثروات التي تقبع في باطن أراضيها .

فكان لابد من سياسة مستقلة لهذه الدول لحماية المصالح والثروة ، و من مؤسسات تشرف على هذه السياسة خاصة أمام التغيرات الهيكلية التي عرفتها السوق البترولية العالمية، فانطلقت بذلك عمليات التأميم و إنشاء الشركات الوطنية، وتعتبر الشركة الإيرانية "Nioc" أولى هذه الشركات المنشأة بقرار من البرلمان الإيراني في 1951/04/30 عقب تأميم البترول الإيراني،ثم تتالت بعدها إنشاء العديد من الشركات النفطية الوطنية كما يبينها الجدول التالي:

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق ،ص: 68.

الجدول (04):

تطور إنشاء الشركات النفطية الوطنية

أسم الدولة	أسم الشركة	سنة التأسيس
المكسيك	بمكس Pemes	1938م
إيران	الشركة الإيرانية الوطنية NIOC	1951م
الكويت	الشركة الكويتية للنفط KPC	1960م
السعودية	بترومين PETROMIN	1962م
الجزائر	سونا طراك SONATRACH	1963م
العراق	شركة العراق الوطنية INOC	1964م
أبوظبى (الإمارات)	شركة أبوظبى الوطنية للنفط ADNOC	1971م
نيجيريا	الشركة النيجيرية الوطنية للنفط NNPC	1971
إندونيسيا	بترونال PETRONAL	1974
النرويج	ستات أويل STATOIL	1972
فنزويلا	نفط فنزويلا PETROL DE VENZUEAL	1976

المصدر: سيد فتحي الخولي،**اقتصاد النفط** ، مرجع سابق،ص:311 .

و قد ساهمت الدول المصدرة في نجاح عمل الشركات الوطنية بمساندتها في الكثير من الأمور أهمها:[1]

- سيطرة القطاع العام على رؤوس أموال الشركات وبالتالي مساهمة الدولة في تمويلها،إلا أنه وخلال العقود الأخيرة عرفت هذه الشركات رغبات متزايدة من طرف الدولة في عملية الخصخصة .
- توفير مصادر من الزيت الخام.
- تسويق المنتوجات البترولية من خلال بعض النصوص التي تم إدخالها في الاتفاقيات البترولية.
- إعطاء بعض الامتيازات لهذه الشركة كالإعفاء من الضرائب أو تقديم الإعانات ...الخ.

- عراقيل واجهتها الشركات:

رغم الوقع الجديد الذي أحدثه ظهور الشركات الوطنية على السوق البترولية العالمية،إلاّ أنها وقفت أمام العديد من التحديات وواجهتها الكثير من العراقيل أهمها:

- افتقار أغلب الشركات الوطنية للخبرات خاصة وأن الصناعة البترولية تتميز بتكنولوجيا معقدة يصعب على مثل هذه الشركات التحكم فيها.

- المنافسة الشديدة من طرف الشركات العالمية الكبرى التي سيطرت على مدى فترات طويلة واحتكرت السوق النفطية العالمية، خاصة بعد عمليات الاندماج التي عرفتها، فتحوّلت من الشقيقات السبع إلى الشقيقات الخمس.

- ضعف القدرة التمويلية للشركات الوطنية خاصة منها العربية.

- عدم إيجاد سياسة واضحة لتأكيد التعاون والتنسيق فيما بين الشركات الوطنية.

ثانيا : تكتلات الدول المنتجة

[1] نفس المرجع السابق، ص: 128-129.

في ظّل المنافسة داخل صناعة المحروقات العالمية، ومع عدم إيجاد سياسة واضحة لتأكيد التعاون والتنسيق بين الشركات الوطنية للدول المنتجة للنفط ، أصبح تحرك هذه الدول في اتجاه واحد نحو البحث على سياسات منسقة يمكن من خلالها تغيير الأوضاع على مستوى السوق البترولية العالمية أمام تزايد الصراع بين الدول النفطية والشقيقات السبع وكذا دخول الشركات النفطية المستقلة إلى الساحة الدولية،ولم تكن هذه السياسات لتطبق إلا من خلال إنشاء منظمات وتنظيمات بترولية عربية ودولية لعلّ أهمها:

1 - منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك- Opec " :

كان قرار إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" نتاج ومحصلة لتاريخ طويل، بدأ في مطلع القرن العشرين حيث كانت الاتفاقيات البترولية الدولية تجرى بين طرفين، أحدهما رئيسي وهو المسيطر ويتمثل في شركات البترول العالمية ومن ورائها حكومات بلادها؛ والطرف الآخر وهو الهامشي أو الثانوي متمثلا في حكومات الدول المنتجة للبترول. وبعد أن نالت معظم الدول المنتجة للبترول استقلالها، أخذت تراجع هذه الاتفاقيات وتعيد النظر في طبيعة العلاقات التي تربطها بالشركات الكبرى، كما بدأت في الدخول إلى تلك الصناعة، التي كانت حكراً على تلك الشركات وحدها.

و ظهرت أول بادرة لإنشاء الأوبك في القاهرة في أبريل 1959، عند انعقاد المؤتمر البترولي الأول الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية. فقد جرت خلف كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، والكويت، تناولت تأسيس هيئة "كمنظمة استشاريه" تجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل لمناقشة بعض النقاط، وأهمها:[1]

- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.
- معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة.
- زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة.
- تأسيس شركات بترول وطنية.
- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد البترولية.

و كان إعلان "شركة إسو" في 9 أغسطس 1960، أنها ستخفض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط، بداية الشّرارة؛ لأن الأسعار آنذاك كانت منخفضة في الأصل، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة للبترول. وبدعوة من العراق، عقدت خمس دول، هي: المملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق، وإيران، وفنزويلا، اجتماعاً في بغداد، في الفترة من 10–14 سبتمبر 1960، وأعلنوا إنشاء منظمة دائمة تسمى: "منظمة الدول المصدرة للبترول" (الأوبك)، تتولى إجراء المشاورات المنتظمة بين الدول الأعضاء وتعمل على تنسيق وتوحيد سياستها بهذا الخصوص. وجاء انضمام بقية الأعضاء تباعاً (انظر جدول الدول أعضاء منظمة الأوبك)، حيث انضمت قطر عام 1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام

[1] البترول و تأثيره على اقتصاديات الدول ، مرجع سابق ،ص:12 .

1962، ثم أبو ظبي عام 1967 (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً)، ثم الجزائر عام 1969، ثم نيجيريا عام 1971، فالإكوادور عام 1973 (انسحبت عام 1992)، ثم الجابون عام 1975 (انسحبت عام 1994)، ليصبح عدد الدول الأعضاء إحدى عشرة دولة.كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(05): الدول الأعضاء في منظمة الأوبك

الدولة * الأعضاء مؤسسي المنظمة	تاريخ الانضمام
جمهورية إيران الإسلامية *	1960
العراق *	1960
الكويت *	1960
المملكة العربية السعودية *	1960
فنزويلا *	1960
دولة قطر	1961
إندونيسيا	1962
الجماهيرية الليبية	1962
الإمارات العربية المتحدة	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971

المصدر : موقع منظمة الدول المصدرة للبترول :.www.opec.org

و من أهم إنجازات الأوبك ما يلي:[1]

- حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية بعد سيطرتها على الحلقات العليا من إنتاج البترول بشكل خاص؛

- أصبحت منظمة الأوبك قوة جديدة في السوق النفطية من حيث التحكم في كميات الإنتاج والأسعار، بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية العالمية؛

- اعتماد سياسة تنسيق بين أعضائها للمحافظة على التوازن العالمي بين الكميات المعرضة من البترول والطلب عليه؛

- نمو العوائد النفطية لدول الأوبك بعد إقرار مبدأ تنفيق الإتاوة التي تدفعها الشركات الحاصلة على الإمتياز للدولة المضيفة ثم التحكم في الأسعار المعلنة وتدعيمها واستطاعت بذلك رفعها مرات عدة، مما زاد من فوائضها المالية.

2 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الأوابك - Oapec":[2]

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر،2008 ،ص: 36 .

[2] البترول و تأثيره على إقتصاديات الدول ، مرجع سابق ،ص:13 .

هي منظمة عربية أُنشئت، بعد توقيع اتفاقية بيروت في 9 يناير 1968، بين ثلاث دول هي: الكويت، والسعودية، وليبيا.وقد اُختيرت الكويت مقراً لها. ونصت المادة السابعة من الاتفاقية على أنه من الشروط الأساسية للعضوية في المنظمة "أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي للدخل القومي"، ولكن هذا النص عُدِّل في 9 ديسمبر 1971 لجذب دول عربية أخرى، مما يعطي المنظمة قاعدة عربية أقوى وأكبر، وأصبح النص كالآتي أن يكون البترول مصدراً مهماً للدخل القومي في هذا البلد"، فأدى هذا التعديل إلى انضمام دول عربية أخرى هي: البحرين، والجزائر، وأبو ظبي (لإمارات حالياً)، وقطر، في عام 1970. ثم انضمت العراق، وسورية في عام 1972، ثم انضمت مصر في عام 1973. وفي عام 1982 انضمت تونس لعضوية المنظمة، ثم تقدمت تونس بطلب انسحاب من عضوية المنظمة عام 1986، ولكن المجلس الوزاري تداول الطلب ووافق على تعليق عضويتها، ليصبح عدد الدول الأعضاء إحدى عشرة دولة عربية.

وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء المنظمة: "أن أهداف المنظمة هي تعاون الأعضاء في مختلف مجالات صناعة البترول لتحقيق أفضل العلاقات فيما بينها, وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط معقولة وعادلة، وتحديد الوسائل والطرق المناسبة للمحافظة على المصالح المشروعة للدول الأعضاء منفردين ومجتمعين. كذلك مساعدة الدول الأعضاء في تبادل المعلومات والخبرات، وتوفير فرص العمل والتدريب في مجالات صناعة البترول، وإقامة المشروعات المشتركة في مجال البترول باستخدام الموارد المالية للأعضاء, والتعاون فيما بينهم لحل ما يعترضهم من مشكلات في مجال البترول.

ثالثا - تكتل الدول المستهلكة للطاقة: " AIE"

نشأت الوكالة الدولية للطاقة" AIE" في أعقاب الأزمة الطاقوية في 1973 ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول المبادرة لإنشائها، والتي تضم الدول المتقدمة المستهلكة للبترول.

وتعتبر الوكالة الدولية للطاقة أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبترول قصد تحقيق أهدافها الإستراتيجية فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا و تخفيض إنتاجها الإجمالي سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن في 11-13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بهدف: [1]

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول؛

[1] مشدن وهيبة ،**أثر تغير أسعار البترول على الإقتصاد العربي**، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، 2005 ، ص: 75 .

- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار؛
- تقليل الاعتماد على البترول المستورد ؛
- وضع خطة لاقتسام مصادر البترول في حالة حدوث طوارئ؛
- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول ؛
- تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الضخ؛
- التعاون مع شركات البترول العالمية لتحقيق هذه الأهداف.

وقدنُظمت الوكالة بشكل بالغ الدقة إذقُسمت أجهزتها إلى:

- مجلس وزاري: له حق إصدار القرارات و هو السلطة العليا للوكالة

- لجنـة الإدارة: تفوض من قبل المجلس الوزاري فيما يراه، ولديها أربعة لجان منها لجنة الطوارئ، لجنة العلاقات مع الدول المنتجة و المستهلكة الأخرى.

و تتخذ القرارات في الوكالة بالأغلبية وهي ملزمة للجميع ووزعت الأصوات بين الدول الأعضاء بطريقة مبتكرة وعلمية، حيث منحت كل دولة ثلاثة أصوات عامة ومجموعة من الأصوات البترولية تعكس في مجموعها الأهمية النسبية لكل عضو في سوق البترول الدولي وقد نظم توزيع الأصوات بالأغلبية بطريقة تجعل ليس بإمكان أية دولة بمفردها مهما كانت أهميتها في الصناعة أن تمنع أي قرار.

المطلب الرابع: السوق النفطية العالمية

من المعلوم أن أسواق النفط تعتبر من أكثر الأسواق السلع الأساسية تقلبا بشكل عام ، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إنخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط حالة كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه إستخدامها، وعلى المدى الطويل في قطاعات رئيسية مثل النقل المواصلات و من جانب العرض أيضا ، يتطلب زيادة الطاقات الإنتاجية فترات زمنية طويلة ، وتدفقات استثمارية عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة ، منخفضة المخاطر و مضمونة العوائد ، في حالة ضمان الطلب المستقبلي ، حيث يترتب على إرتفاع الطاقة الإنتاجية الفائضة رفع للتكلفة و تدني لجدوى الإستثمار ، وتؤدي هذه الأسباب إلى إنخفاض مرونة العرض السعرية للنفط، مما يتسبب في تزايد درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر إنقطاع الإمدادات ، و يساهم بشكل مباشر في تزايد حدة التقلبات في أسعار النفط.[1]

أولا : العرض النفطي

[1] الطاهر الزيتوني،**التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الإقتصاد العالمي**، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 132 الكويت،2010، ص:23.

1- مفهوم العرض النفطي:

يقصد بعرض النفط، الكمية المعروضة منه للبيع في الأسواق العالمية. ويعتبر هذا التعريف هو المفهوم السائد بين مختلف شركات النفط الدولية، فإذا كان العرض النفطي في السابق، يعتمد على معدلات الإنتاج التي كانت تحدد وفق سياسات الشركات النفطية الكبرى فالعرض العالمي اليوم يعتمد على سياسات الدول المنتجة مجتمعة أو منفردة .[1]

2 - العوامل المؤثرة في العرض البترولي: يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل أبرزها:

أ-الإحتياطي البترولي: يتأثر العرض البترولي ارتفاعا و انخفاضا بالبيانات المنشورة عن مستوى المخزون و الذي يجسد إمكانية توفر السلعة البترولية و عرضها اقتصاديا و بسهولة، فهي تشمل الكميات البترولية المكتشفة علميا و التي يمكن استخراجها بوسائل و معدات الإنتاج المتوفرة و المستغلة و المستخدمة في عرض السلعة البترولية، حيث يكون التأثير و الدور الأكبر و الفعال للاحتياطي الثابت، أي أن هذا العرض مرن، حيث أنّ ضخامة كميات الاحتياطي البترولي الثابت تؤثر إيجابيا على إمكانية استمرار و تزايد الكميات المستخرجة و كذا المعروضة.

و تعد الدول العربية النفطية الممول الأول للسوق النفطية بكميات كبيرة و المحدد الرئيسي لتغيرات العرض البترولي بإعتبارها من أكبر المنتجين و كذا صاحبة أكبر الاحتياطيات العالمية، فقد مثلت احتياطيات الدول العربية التي قدرت عام 2009 بحوالي 680.94 مليار برميل حوالي % 57.8 من مجمل احتياطيات العالم المقدرة بـ 1178,8 مليار برميل ، وشكلت احتياطيات الأقطار الأعضاء في منظمة " oapec " 56.6% من الاحتياطي العالمي.[2] (كما يوضحه الشكل التالي)

الشكل (09): توزع الإحتياطي المؤكد من النفط الخام حسب المجموعات الدولية نهاية 2009 (%)

المصدر: عبد الفتاح دندي، **الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية** مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 133 الكويت،2010 ، ص:141.

[1] مجلة البترول ، مرجع سابق، ص:80.
[2] التقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ،ص:124 .

والجدير بالذكر أن احتياطيات العالم العربي من الغاز الطبيعي تعد أكبر الإحتياطات العالمية ففي دولة قطر يشكل نحو 13.6 % من الإجمالي العالمي، واحتياطي الغاز في السعودية يمثل 4 % ، و حصة الإمارات العربية من الاجمالي العالمي بلغت 3.3 %، والجزائر حوالي 2.4 %.[1]

ب-التكلفة الإنتاجية:

يتحدد العرض أيضا بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين ، حيث أن توفر احتياطيات نفطية كبيرة ليس معناه الزيادة السهلة في الإنتاج فور ارتفاع الطلب، بل إنه يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض و معالجته و تخزينه وضخّه، و تعتمد الإمكانيات الإنتاجية على مدى تقدم التقانة المستخدمة في تلك العلميات .

و المعلوم أن الكلفة الإنتاجية عامل أساسي في تحديد السعر باعتبار أن: السعر= هامش الربح+ التكلفة. فكما أنه يؤثر في تحديد السعر، فلهذه التكلفة تأثير واضح في تحديد العرض خاصة و أنها كلّما زادت كلّما أدّى ذلك إلى قلة العرض، و العكس صحيح، و تتضح هذه العلاقة بصورة أكبر في قلة عرض مصادر الطاقة البديلة التي تتميز بارتفاع تكلفتها مما أدّى إلى قلة عرضها.[2]

من جهة أخرى، فلقد أدى تطور المعلومات حول المكامن وتحسن طرق الاستخراج إلى تحسين شروط الإنتاج وتخفيض تكاليف الاستغلال، خصوصا في المناطق غير التقليدية التي كانت تتميز بارتفاع تكاليفها .وعلى سبيل المثال فقد تراجعت التكلفة التقنية لأعمال الاستكشاف والتطوير والاستغلال في نهاية التسعينيات إلى مستوى 8 دولار للبرميل، بعد أن كانت في حدود 14 دولار للبرميل سنة1990. كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (10) : تطور تكاليف إنتاج المحروقات للفترة 1981 - 1998

(الوحدة : دولار/برميل)

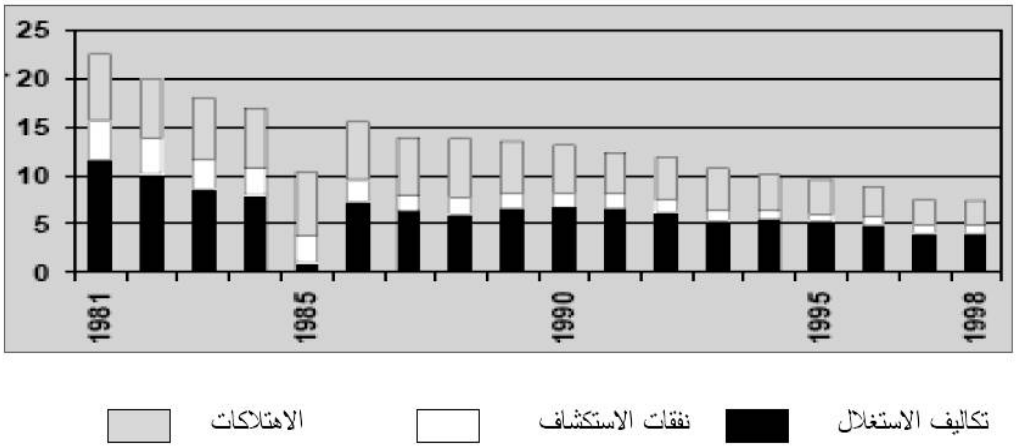

المصدر : بلقاسم سرايري ،**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، 2008 ، ص:88 .

ج-التكنولوجيا في الصناعة البترولية:

[1] عبد الفتاح دندي ، **الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية** ،مرجع سابق ،ص: 142.
[2] حكيمة حليمي ، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية** ،مذكرة ماجستير ، جامعة قالمة، الجزائر، 2006،ص: 34.

ان إنتاج السلعة البترولية يتطلب وسائل و معدات إنتاجية متطورة و معقدة، و باعتبار أن التكاليف الإنتاجية عامل مؤثر في العرض البترولي، و هذه الكلفة تتوقف على الوسائل و التقنية المستخدمة ، فإنه يمكن القول وفقا لعملية استنتاجية متعدية العلاقة أن التكنولوجيا تؤثر في العرض أيضا، حيث أنّ كل تحسّن و تطّور في الأساليب و المعدات معناه تقليل الوقت و تخفيض التكاليف و هو ما يؤدي مباشرة إلى زيادة العرض.

كما أن السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة (economie d'envergure)، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية .وينطبق هذا المبدأ على سلعة البترول في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام، نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف.

د- السياسة النفطية لأطراف السوق:

يمكن تعريف السياسة النفطية بأنها مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد النفطية المتاحة في منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة.و علاوة على أهمية النفط ينطوي مفهوم الاستغلال الأمثل للموارد النفطية على بعد أساسي يتمثل في ضمان الحصول على الاحتياجات من النفط بشكل ملائم و مستمر و التخفيف من أثر انقطاع الإمدادات سواء لأسباب طبيعية أو بشرية.[1]

و قد تغّيرت هذه السياسة بتغير الطرف المتحكم في السوق وفقا لتغير طبيعته من مرحلة لأخرى، حيث شهدت سوق النفط العالمية منذ بداية اكتشاف النفط أواخر القرن 19 ثلاث مراحل أساسية (مرحلة السيطرة شبه التامة للدول المتقدمة و شركاتها ثم مرحلة مشاركة الدول المنتجة لسياسات السوق من خلال شركاتها ثم ظهور منظمة OPEC)، فسياسة الشركات العالمية الاحتكارية التي كانت المحدد الأول للعرض البترولي تختلف عن سياسة OPEC خاصة بعد أن استعادت نفوذها في فترة السبعينات و منذ فترة التسعينات.

هـ- العوامل الجيوسياسية:

تعتبر هذه العوامل من أهم أسباب تغيرات العرض باعتبار أن السياسات المطبقة من طرف الأطراف الفاعلة في السوق النفطي مرتبطة أساسا بها.

و المقصود بالعوامل الجيوسياسية الإضطرابات أو الإختلالات التي تتعرض لها الدول الكبرى المنتجة للنفط و لعل أهم هذه العوامل مثلا الأزمات النفطية أو ما يطلق عليه بالصدمات النفطية (1973، 1986)، و الحروب (حرب الخليج الأولى والثانية) ،أحداث 11 سبتمبر، و الأزمة العراقية و أحداث السعودية..الخ.

و يبين الجدول التالي أهم الإختلالات التي مرت على السوق النفطية خلال الفترة 1950 – 2003 :

[1] وصاف سعيدي ، بنونة فاتح ، **سياسة أمن الإمدادات النفطية و إنعكاساتها** ، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، سطيف ، 2008 ،ص 02 .

الجدول (06): أنواع الإختلالات التي حدثت في السوق النفطية خلال الفترة 1950-2003

نوع الاختلال	العدد	الفترة (أشهر)	النسبة من العرض العالمي
حوادث	5	5.2	1.1
صراعات سياسية داخلية	9	6.5	2.3
حظر عالمي/ نزاعات اقتصادية	4-6**	(*6.1)11.0	6.2
حروب الشرق الاوسط	4-7**		
الاجمالي/المتوسط	24	(*6.0)8.1	3.7

* بإستثناء 44 شهرا من تأميم حقول النفط الإيرانية ، ** بعض الأحداث من الصعب تصنيفها .

المصدر : هيرمان فرانسن ، **أسواق النفط و آلياتها**، مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 122،2007، ص: 176.

ثانيا : الطلب النفطي

1- مفهوم الطلب النفطي:

إن الطلب على النفط هو طلب ذو شقين، طلب كمي، وطلب نوعي، أي الطلب على النفط الخام والطلب على المنتجات النفطية (منتجات نفطية مكررة، أو بيتروكيماوية)، فهو إذا **طلب مشتق**، لأن الطلب على النفط، طلب مُنصب بصورة كاملة على المنتوجات النفطية، فهناك ترابط عضوي ، حيث أنه كلما زاد الطلب على المنتوجات النفطية، زاد الطلب على النفط الخام، وكلما انخفض الطلب على النفط، قل الطلب على المنتوجات النفطية.[1]

و يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية ، سواء كان البترول في شكله الخام أو عبارة عن منتجات بترولية عند سعر معين و خلال فترة زمنية معينة.[2]

2- العوامل المؤثرة في الطلب : يتأثر الطلب على النفط بعدة عوامل أبرزها:

أ- مستوى النمو الاقتصادي : تعد الطاقة عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية، و عملية التطور الاقتصادي و الاجتماعي تعتمد في الأصل على هذه الطاقة، و البترول ذو أهمية كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الحربية، فكثيرا ما يرسم هذا المورد إلى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية.

و يظهر تأثير هذا العامل كون أنه كلما زاد النمو الاقتصادي و الصناعي العالمي و تزايد الاعتماد التقني الميكانيكي كلما أدى ذلك إلى زيادة الطلب على البترول أمام قلة المصادر الأخرى البديلة.

و يظهر الشكل التالي مدى تأثر الطلب العالمي على النفط بإنخفاض وتيرة النموالإقتصادي العالمي بداية من سنة 2008 ،بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

---

[1] عبد القادر بلخضر ، **إستراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة- حالة الجزائر**،رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005 ، ص 27.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الشكل (11): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2005 – 2009 (%)

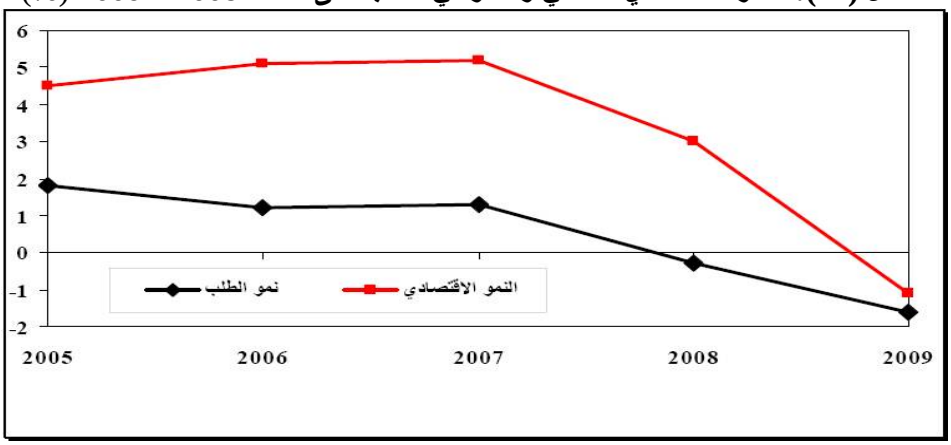

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ،ص:09.

ب- السعر النفطي و سعر السلع الأخرى:

يلعب سعر البترول و خاصة المشتقات النفطية دورا كبيرا في تحديد الطلب و هو يتضمن قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول الاتحاد الأوربي نحو 70% ،و تؤثر سلبا في طلب المستهلك النهائي ومن ثم على المرونة السعرية.

و أما عن السلع البديلة فكما هو معروف أن أسعار هذه السلع يؤثر بطريقة عكسية في تزايد أو انخفاض الطلب على السلعة البترولية و هو ما تفسره المرونة التقاطعية.

ج- التوقعات:

إن دراسة التوقعات المستقبلية يأخذ صورة بدائل تبنى على افتراضات قد يتحقق بعضها أولا، و الطلب البترولي يعتمد أيضا على التوقعات و هي ميزة أسواق المضاربة من خلال العمليات التي تتم في العقود المستقبلية.

وهناك عوامل أخرى مؤثرة في الطلب كالعوامل الجيوسياسية، أولويات النظام الاقتصادي الجديد و عناصره...الخ.

3- مرونة الطلب على النفط:

تمثل مرونة الطلب على النفط درجة استجابة الكميات المطلوبة للتغيرات التي تحدث في أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب ، مع افتراض ثبات بقية العوامل. و حيث ان الطلب على النفط مشتق من الطلب على مشتقات النفط، فان مرونة الطلب على النفط هي متوسط مرونات الطلب على مشتقاته.

و نتيجة لتعدد مشتقات النفط و تداخل استعمالاتها و امكانية احلال بعضها محل البعض الاخر، فانه من الصعوبة بمكان قياس مرونة طلب النفط. و يفضل تحديد نوع المنتج النفطي و سبل استخدامه في قطاع

معين ثم قياس مرونة الطلب الخاصة به. مثل قياس مرونة الطلب على البنزين السيارات أو مرونة الطلب على الكيروسين المستخدم في الصناعة وهكذا.[1]

و نظرا لتعدد مرونات الطلب نركز هنا على **مرونة الطلب السعرية**. و تختلف مرونة الطلب السعرية من منتج نفطي لآخر و من وقت لآخر و في المدى القصير عن المدى الطويل. كما تتأثر المرونة تمدى التطور التقني و الجدوى الاقتصادية لايجاد بدائل مناسبة. وبمدى امكانية استخدام المنتج النفطي في أكثر من استخدام و بنسبة نفقات المنتج النفطي إلى النفقات الكلية، و بمستوى السعر الحالي و المتوقع في السوق، وبمدى القدرة على التأثير في أذواق المستهلكين و سلوكهم في استهلاك الطاقة و أخيرا بمجموعة السيايت الضريبية المرتبطة بالطاقة.

وبشكل عام، تتصف مرونة الطلب البترولية بانخفاضها في الدول الصناعية .ويعود السبب في ذلك إلى عدم إنتاج البترول في كثير من هذه الدول، إضافة إلى أهمية الدور الذي يلعبه النفط فيها سواء على مستوى الاستهلاك أم الإنتاج.

و نظرًا لدور النفط كمدخل إنتاجي، فإن مرونة طلبه منخفضة عمومًا، وهي في الأجل القصير أقل منها في الأجل الطويل .وقد تراوحت تقديرات مرونة الطلب السعرية في الأجل القصير في الدول الصناعية ما بين - 0,05 و - 0,31 وفي الأجل الطويل ما بين - 0,25 و - 0,85 ، وذلك حسب النماذج المستخدمة في التقدير، وطول الفترة الزمنية التي تغطيها النماذج القياسية، وطريقة التقدير المطبقة.[2]

وبمقارنة مرونات الطلب السعرية في الدول الصناعية مع مثيلاتها في الدول النامية، نلاحظ ارتفاع المرونات في الدول النامية عنها في الدول الصناعية . ويعود السبب في ذلك، إلى الدور المتنامي الذي يلعبه البترول في اقتصاديات الدول الصناعية .وهناك سبب آخر لهذا الاختلاف يكمن في تباين نسبة الإنفاق على النفط من إجمالي الدخل، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الدول المتخلفة، بمقارنتها بالدول الصناعية المتقدمة، مما يحمل هذه المرونات على الانخفاض في الدول الصناعية والارتفاع في الدول النامية.

وقد استغلت الدول المنتجة للبترول(خاصة دول الأوبك) خاصية انخفاض مرونة الطلب السعرية للبترول في الدول الصناعية، في رفع الأسعار وتحقيق إيرادات إضافية من صادراتها النفطية .وفي المقابل، استخدمت الدول الصناعية حقيقة انخفاض مرونة الطلب في زيادة مواردها البترولية وتدوير عوائد النفط عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على البترول ومشتقاته.

---

[1] سيد فتحي الخولي،**اقتصاد النفط** ، مرجع سابق ،ص:194 .

[2] ممدوح الخطيب الكسواني،**مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوربي"دراسة قياسية"**، مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد 26، العدد الثاني، الكويت ،1998،ص:09 .

الآثار المترتبة على ضآلة مرونة الطلب على النفط :

إن من أهم الآثار المترتبة على انخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط، نذكر مايلي:[1]

أ- حدوث تغيرات كبيرة في أسعار النفط: طالما أن درجة تأثر الكميات المطلوبة (أو المعروضة) بالتغيرات في الأسعار ليست كبيرة فان الأسعار تتغيربدرجة كبيرة نتيجة و جود عجز أو فائض في أسواق النفط.

ب-امكانية قيام تنظيمات احتكارية: تؤدي ضآلة مرونة الطلب على النفط و ما يتبعها من امكانية حدوث تقلبات في الأسعار، دفع المنتجين نحو العمل على تنظيم السوق النفطية على أساس يقترب من الأسس الاحتكارية لتجنب الآثار السلبية لتقلبات الأسعار و محاولة الإنفاق على سياسات سعرية تمكنهم من زيادة العوائد النفطية و تجنب انخفاضها في حالة انخفاض الأسعار.

و يمكن استخدام المرونة السعرية المنخفضة لتغير تزايد القوة الاحتكارية في سوق النفط العالمي، حيث توضح لنا النظرية الاقتصادية العلاقة بين درجة الاحتكار و المرونة السعرية بالمعادلة التالية:

$$\text{درجة الاحتكار} = \frac{1}{\text{المرونة السعرية للطلب}}$$

ج- زيادة فعالية السياسات المالية:

نتيجة لضآلة مرونة الطلب النفطية على المنتجات النفطية، فقد أصبحت وعاءا ملائمة لفرض الضرائب المباشرة و غير المباشرة.و تلجأ الدول الصناعية المستهلكة للنفط إلى فرض ضرائب لزيادة ايراداتها أو لأهداف حمائية للتأثير على ميل المستهلكين نحو المنتجات النفطية أو بدائلها.

ثالثا :السعر النفطي

1 - مفهوم السعر النفطي:

هو عبارة عن قيمة المادة أو السلع البترولية معبرا عنها بالنقود. و يتحدد السعر البترولي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأس المال المستثمر و حد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض و الطلب.[2]

ويعد السعر النفطي من أهم متغيرات السوق البترولية العالمية لأنه وراء تزايد الإيرادات و حدوث الأزمات النفطية و التغيرات في الكثير من المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في دول العالم.

2 -العوامل المؤثرة في السعر النفطي: إنّ من أهم العوامل المؤثرة في السعر هي العرض والطلب بما يحويه كل متغير من عوامل أخرى مؤثرة بدورها ، فعلى سبيل المثال أدى تكوين مخزون كبير من البترول إلى إحداث تغيرات هيكلية في السوق لصالح الدول المستوردة ، حيث مكنها من تخفيض الطلب العالمي

[1] سيد فتحي الخولي،**اقتصاد النفط** ، مرجع سابق ،ص:196 .
[2] حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص:38 .

على البترول طوال عقد الثمانينات،إضافة إلى الكثير من العوامل الأخرى المنبثقة أساسا من العوامل المحدّدة للعرض و الطلب السابقة الذكر.

3 -الأسعار و الأزمات النفطية :تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار، و برميل النفط هو وحدة قياس أنجلو– ساكسونية تصل سعته حاليا 159 لترا، و هو لم يعد يستخدم عمليا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارة النفط وخاصة بعد استخدام أنابيب النفط والخزانات والسفن و الشاحنات– الصهاريج.

إن اسعار النفط تتميز بعدم الاستقرار، ويمكن متابعة تطورها عبر فترات زمنية كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (12): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2005

المصدر: مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط الجزائري** ،مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، سطيف، 2008 ،ص:06 .

من خلال تتبع التطور التاريخي لمنحنى أسعار النفط، يتضح أن هناك ثلاث صدمات نفطية مرت على الصناعة النفطية هي :

أ- الصدمة النفطية الأولى: بدأت في سنة 1973 حيث شهدت نقلات نوعية في أسعار البترول في الأسواق العالمية بدأت مع حرب أكتوبر حيث وصل سعر برميل البترول لأول مرة إلى 12,5 دولارا.

فبعد أزمة النفط عام 1973 استطاعت و للأسف الدول العظمى أن توجد لنفسها موقعا هاما في سوق النفط العالمي بفعل كفاءتها و تماسكها و تنظيمها و تخطيطها السليم للمستقبل،و اتبعت لتحقيق ذلك مجموعة من القواعد و السياسات معتمدة على مقومات أساسية و هامة نورد بعضها فيما يلي :[1]

- تبني سياسة التأثير المباشر و غير المباشر على العرض و الطلب على النفط كأداة لإدارة السوق بدلا من الاعتماد على الشركات النفطية العالمية.

[1] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط الجزائري** ،مرجع سابق ،ص: 06 .

- وضع العديد من الحواجز الجمركية و القيود الكمية على استيراد النفط، بهدف الضغط على الطلب على النفط باتجاه تخفيضه ،وخاصة النفط العربي وفرضت لذلك الضرائب على استهلاك النفط و مشتقاته، ودعمت القوانين و الإجراءات الاقتصادية و البيئية المؤدية إلى الحد من استخدام النفط.

- زيادة إنتاج النفط الخام خارج أوبك بشكل عام و الدول العربية بشكل خاص،وذلك بدعم وزيادة الاستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول الغربية وخارجها.

- زيادة الاعتماد على استخدام البدائل من خلال دعم و زيادة البحوث في مجال تطوير استخدام البدائل لتحل محل النفط كمصدر للطاقة،أو بهدف تنويع مصادر الطاقة ومحاولة تخسير النفط موقعه كمصدر رئيس للطاقة.

- إنشاء وكالة دولية للطاقة تضم الدول الغربية الصناعية فقط من أجل رسم السياسات و الاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من استهلاك النفط،وزيادة إنتاجه خارج أوبك و داخل دولهم.

- بناء مخزون استراتيجي وتجاري من النفط لتأمين الإمدادات و الحد من ارتفاع أسعاره.

- توجيه السياسات الاقتصادية و المالية للمنظمات المعنية بالشؤون الاقتصادية العالمية، ككبريات المؤسسات المالية و العالمية للاستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للنفط في دول العالم الثالث بهدف تقليل أهمية النفط داخل أوبك و خاصة النفط العربي.

ب- الصدمة النفطية الثانية:وبدأت منذ سنة 1986 حين وصل سعر البترول إلى 13 دولارا للبرميل ،ثم عاودت الارتفاع فوصلت إلى 20 دولارا عام 1996 ثم انهارت ثانية في عام 1998 إلى 12.3 دولارا ثم حقق برميل النفط قفزة نوعية بعد ذلك ليصل إلى حوالي 28 دولارا للبرميل الواحد عام 2000 أي بزيادة نسبتها 128% .

فقد تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة الثمانينيات والتسعينيات تقريبا بميل كفة ميزان القوى مرة أخرى إلى الشركات النفطية الكبيرة وإلى الدول المستهلكة . و برز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين، وتراجع دور منظمة الأوبك بشكل كبير، خصوصا بعد أن تجاوز إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاج المنظمة .وعرفت مستويات الأسعار نتيجة لذلك تذبذبا شديدا، حتى بلغت أدنى مستوى لها عام 1986 ، عندما انخفض سعر البرميل إلى ما دون العشرة دولارات.

و من أهم أسباب هذه الأزمة غياب التعاون والرؤية المشتركة للقضايا النفطية داخل أوبك في الثمانينيات و التسعينيات، بفعل تضارب المصالح واختلاف السياسات بين البلدان الأعضاء، إلى قيام حالة من عدم الانسجام و الاضطراب ، مهدت للانهيار الكبير للأسعار عام 1998 ، بعد تراجع الطلب العالمي تحت تأثير الأزمة الأسيوية، حيث انخفض سعر البرنت في 10 ديسمبر من ذلك العام إلى9.5 دولار للبرميل.[1]

[1] بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص: 58 .

ج- الفترة 2004-2008 شهدت انفجار الطلب العالمي الذي شكل صدمة نفطية ثالثة « troisième choc pétrolier »:[1]

بداية من2004 ، اختل التوازن الفعلي بين العرض والطلب و ظهر ذلك من خلال انفجار الطلب على النفط ، بفعل النمو الاقتصادي العالمي القوي وتسارع وتيرة التنمية في البلدان النامية (مثل الصين والهند والبرازيل). فالصين، على سبيل المثال، استوردت ما يعادل 3 مليون برميل يوميا، في حين أن الولايات المتحدة، و المدعومة بنمو اقتصادي قوي فقد استوردت نحو 13 مليون برميل. و اختلال توازن السوق في سنة 2004 يعود لعدة أسباب منها:

- إنتاج فنزويلا والعراق ونيجيريا لم يعد بمستوياته السابقة؛
- تراجع حاد في الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الدول الأخرى (خارج منظمة الأوبك) ؛
- توقعات السوق ،من جانب العرض، فتوقع الاضطرابات الجيوسياسية المحتملة (بما في ذلك الجانب الإيراني) وكذا شبح بلوغ الذروة النفطية من الناحية الجيولوجية هو موجود في الأذهان .كما أن ضرر الولايات المتحدة من إعصار كاترينا "Katrina" في عام2005 بين أنه يمكن أيضا للظواهر المناخية أن تكون سببا لتعطل الإمدادات.أما من جانب الطلب، تشير التقديرات إلى أن تقدم الدول النامية حافظ على النمو المتواصل في الطلب.

و بالمقابل، فعلى عكس ما حدث في الصدمة النفطية الثانية، فإن النمو الاقتصادي في المناطق الرئيسية في العالم (الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا) بدا أنه لا يتأثر بالارتفاع المستمر للأسعار الذي لم يكن بدافع من أوبك (العمل على تخفيض الإنتاج) .و توجد ثلاثة أسباب لهذا الواقع الجديد :

- أن الاقتصاد العالمي، في الفترة 2004-2008 ، هو أقل بكثير مما كان عليه خلال الصدمتين النفطيتين الأولى و الثانية .ففي عام 1980، كان الأمر يحتاج لحوالي برميلين من النفط لإنتاج 1000 دولار من القيمة المضافة، أما اليوم فهو نصف برميل لإنتاج نفس القيمة . إذن فالاقتصاد والنمو الاقتصادي أقل عرضة للصدمات النفطية؛
- مساهمة عملية الانفتاح على المنافسة وتنمية التجارة في التحول من اقتصاد "العرض" إلى اقتصاد " الطلب" ، و تعزيز قوة المستهلكين /أو العملاء تدريجيا ؛
- بين عامي 1980 و 2004 ، نما الشق المالي الدولي بشكل كبير .وصرف جزء من العائدات النفطية على الاقتصاد الحقيقي ، والأخرى تم إعادة تدويرها في النظام المالي وتغذية النمو المالي العالمي.

فالزيادة التدريجية في الأسعار في الفترة 2004-2008 ، يمكن وصفها اليوم باسم "**صدمة نفطية ثالثة**" كانت في الأصل صدمة ذات علاقة بالاختلال في التوازن - الحقيقي والنفسي- بين العرض و الطلب.

---

[1] Jean Marie CHEVALIER et autres, **Rapport sur la volatilité des prix du pétrole,** université de paris dauphine, 2010, p:05

رابعا: السوق النفطية العالمية وهيكل المنافسة:

1- عوامل فشل السوق النفطية في التخصيص الأمثل للموارد النفطية:

إن توافر شروط المنافسة في سوق النفط في وقت من الأوقات يعني تحقيق هذه السوق للكفاءة الإنتاجية (التقنية) و الاقتصادية، ولكن نظرا لوجود عامل أو أكثر من عوامل فشل السوق لم تتمكن من تحقيق الكفاءة المثلى في تخصيص الموارد النفطية. فواقع الصناعة النفطية يؤكد وجود أكثر من عامل من عوامل فشل الأسواق في تخصيص الموارد النفطية ، فالنفط بطبيعته مورد ناضب مما يستلزم إضافة تكاليف استخدامه في فترة معينة على حساب فترات زمنية أخرى ، و بالتالي رفع الأسعار السائدة . كما أن إنتاج و استهلاك النفط يتسم بوجود عدد كبير من الآثار الخارجية (externalité) السلبية عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو الاستهلاك ، حيث يعتبر النفط و مشتقاته مصدرا رئيسيا لملوثات الموارد البيئية بأنواعها المختلفة. و بالتالي فان هاته الملوثات تؤدي إلى انحراف التكلفة الحدية الخاصة عن التكاليف الاجتماعية .[1]

ففي سنوات الـ 70 اعتبر أغلب الاقتصاديين، في تحليلهم للسوق النفطية، أن الأوبك هي كارتل قادر على تثبيت الأسعار في أي مستوى بأدنى طاقة عرض. أما اليوم ، فبعض الاقتصاديين يدعي أنه لم تكن هناك أي قوى حقيقية للسوق.[2]

2- آراء حول الصناعة النفطية و سوق المنافسة الكاملة:

على الرغم من اتفاق الآراء حول الطبيعة الناضبة للنفط وآثاره السلبية على البيئة و دورهما في فشل سوق النفط في تخصيص الموارد النفطية بصورة مثلى، فان معظم الآراء تختلف في دور و طبيعة القوى الاحتكارية مع الاختلاف حول طبيعة هذه القوى. فالبعض يرى ان هذه القوى تنظيم فرضته طبيعة التكامل الراسي و الأفقي لإنتاج النفط، و البعض الآخر يرى بعدم وجود ظاهرة تناقص التكاليف في الصناعة النفطية ، و التي يعتقد أنها تخضع لظاهرة تزايد التكاليف (تناقص الغلة). ولهذا فانه يمكن لهذه الصناعة العمل في ظل ظروف المنافسة. و سنعرض فيما يلي أهم هاته الآراء حول الصناعة النفطية و سوق المنافسة:[3]

أ- آراء فرانكل (P.H.Frankel):

يرتكز رأي فرانكل عند تحليله للصناعة النفطية على عجز هذه الصناعة عن القيام بوظائفها تحت شروط المنافسة الكاملة لافتقارها على الميكانيكية التلقائية أو الذاتية لتعديل القوى المتحكمة في الصناعة، وبالتالي فانه يلزم إيجاد الوسائل التي تمكنها من ذلك. و يرى فرانكل أن أفضل هاته الوسائل تنظيم الصناعة ضمن احد أشكال الكارتل.

---

[1] سيد فتحي الخولي،**اقتصاد النفط** ، مرجع سابق ،ص:212 .

[2] Pierre-Noël Giraud ,**Economie industrielle des commodites**,opcit,p:131.

[3] سيد فتحي الخولي ، مرجع سابق، ص ص: 213-216.

و يستند فرانكل في دفاعه عن الكارتل على خاصيتين أساسيتين تميزان الصناعة النفطية عن غيرها من الصناعات و هما :

1 – أن الصناعة النفطية تتميز بسيولة المنتج النهائي المتمثل في النفط الخام مما يتطلب أنواعا خاصة من الآلات و المعدات خلال المراحل المختلفة للإنتاج، والتي تكلف المنتج نسبة كبيرة من رأس المال.

2- أن التكاليف الثابتة مرتفعة للغاية مقارنة بالتكاليف المتغيرة الأخرى خلال المراحل المختلفة لإنتاج النفط (تنقيب و إنتاج و نقل وتكرير و توزيع) مما يعني ضخامة الاستثمارات المالية.

و بالتالي فمن الطبيعي أن يعمل المنتج على تخفيض تكاليف إنتاج البرميل الواحد عن طريق زيادة معدل الإنتاج.

و خرج فرانكل من تحليله بان الصناعة النفطية تتميز بتناقص التكاليف المتوسطة (تزايد الغلة). فطالما أن الصناعة النفطية بكافة مراحلها تتميز بارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فان معدل تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة سوف يتناقص مع تزايد الكميات المنتجة كما تتناقص التكلفة الحدية.

و بالتالي يعمل كل المنتجين على الإنتاج بالسعة الإنتاجية القصوى ، ومع تزايد الكميات المنتجة سوف تنخفض الأسعار إلى مستويات لا يستطيع المنتحون عندها من تغطية تكاليفهم . مما يستدعي وجود آلية مصطنعة تتمثل في تنظيم الصناعة النفطية بشكل من أشكال الكارتل.

و قد تعرض تحليل فرانكل إلى عدة انتقادات ، منها اقتصاره في تحليله للتكاليف المتغيرة في مرحلة التكرير على الأجور، وأهمل تكاليف المتغيرات الأخرى خاصة الطاقة التي تمثل جزءا هاما من التكاليف المتغيرة في إنتاج المصافي،كما لم يوضح نسبة السعة الإنتاجية إلى حجم الطلب على مدى تأثر الأسعار بالزيادة في الإنتاج. و من جهة أخرى اقتصر تحليله على التحليل الساكن دون التحليل الديناميكي (الحركي) و الذي سيؤدي الى نتائج مختلفة.

ب- آراء موريس أدلمان: M.A.Adelman

تعتبر آراء أدلمان في إمكانية قيام صناعة النفط بوظائفها تحت شروط المنافسة الكاملة معاكسة تماما لآراء فرانكل ، حيث يرى أدلمان انه حتى كانت الصناعة النفطية متناقصة التكاليف فان الحل المثل لا يتمثل في تشكيل كارتل نفطي كما يقول فرانكل ، بل إن ذلك سيؤدي إلى كون الصناعة احتكارا طبيعيا تستلزم وجود منتج واحد فقط ، و لهذا يرى ادلمان أن الصناعة النفطية متزايدة التكاليف مما يعني زيادة التكاليف بزيادة الإنتاج لتوفر السببين التاليين:

1- أن تزايد إنتاج النفط من احد المكامن يؤدي إلى انخفاض الضغط الجوفي و بالتالي تناقص الإنتاج و تزايد التكاليف باللجوء إلى حقن المكامن بالماء و الغاز الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف الحدية.

2- أن تزايد إنتاج النفط بصورة موسعة يؤدي إلى استخدام الآبار الأقل كفاءة أو الناقلات الأقل كفاءة أو المصافي الأقل كفاءة و بالتالي تزايد التكاليف مع زيادة الإنتاج.

و خرج ادلمان من تحليله بان الصناعة النفطية و المتميزة بتزايد التكاليف ستقوم بتعديل نفسها ذاتيا للعمل تحت ظروف المنافسة.و توقع استمرار تنافس الدول المصدرة مع الشركات الكبرى الأمريكية و الأوروبية على الطلب العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى أن تصل إلى التكاليف الحدية مضافا إليها الضرائب.

و قد انتقدت آراء ادلمان لمبالغته في توفر الاحتياطات النفطية ،إضافة إلى ان تحليله يركز على جانب العرض دون جانب الطلب و مرونته و قدرة الطلب على تعديل الأسعار، و من جهة أخرى بالغ ادلمان في إمكانية بيع النفط بسعر التكلفة و هو عكس ما أوضحته الفترة التالية لظهور تحليله حيث ارتفعت الأسعار ولم تنخفض.

ج- آراء أديث بنروز: E.T.Penrose

تتفق بنروز مع وجهة نظر ادلمان في ان الصناعة النفطية متزايدة التكاليف تملك آلية ذاتية التعديل و القيام بوظائفها تحت شروط المنافسة الكاملة ، ولكن بنروز أوضحت الضغوط التي تتعرض لها الصناعة النفطية خلال عملية التعديل مثل اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تتسم بانخفاض تكاليف التطوير و الإنتاج، بالمقارنة مع تكاليف الإنتاج من الحقول القديمة . و بالتالي انتقال منحنى عرض النفط الى اليمين ، ولهذا توقعت أن الضغوط التنافسية طويلة الأجل ستدفع الأسعار نحو الانخفاض. و قد أثبتت الفترة الماضية خطا توقعات بنروز.

3- السوق النفطية و نظرية الألعاب:

إن آلية تركيب أسعار النفط في السوق النفطية ما هي إلا لعبة اقتصادية تنافسية يخضع لها كل من طرفي السوق المنتج والمستهلك و تتبع عدد من الاستراتيجيات السياسية إضافة لعوامل الإنتاج و التصنيع والعرض والطلب، ومن خلال حصر جميع الاستراتيجيات المتاحة أمام الدول المصدرة و المستوردة للنفط وأمام منظمة الأوبك والشركات الاحتكارية العالمية، نجد أن هنالك عدد من الاعتبارات اللازم أخذها في بناء النماذج والتي يتم من خلال الإعتبار العلمي الكامل من كل طرف إلى الآخر. فلا يتوقع المنتج أن الشركات الكبرى أو المستهلكون سوف يتجاوزون السعر الأدنى دون البحث الدائم عنه ومحاولة وضع الأطر السياسية والاقتصادية للإطاحة به ، حتى لو اقتضى ذلك خوض الحروب وإثارة الأزمات وتعويم النقد ..وغيرها ، كما يجب أن لا تتوقع الشركات الكبرى الاحتكارية ومن ورائها حكومات الدول الكبرى، أن دول العالم الثالث المنتجة للنفط ستسير بالركب ولن تدافع عن حقوقها المشروعة وعائداتها من النفط بكل الأساليب المتاحة. [1]

وعلى هذا فإن المجابهة في السوق النفطية تشكل لعبة إستراتيجيه بين المنتج والمستهلك ولا يجوز تجاهل كل منهم للطرف الآخر ولقدراتهم العلمية والتجريبية في السيطرة على السوق واعتبار السوق الحرة

[1] محمد سالم الصفدي، **استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية**، بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ،الأردن،2007 ،ص:16-17

سوق تنافسية يتم فيها توازن الأسعار من خلال السياسات الإقتصادية المتاحة بين المنتج و المستورد ، ويتم توازن السوق واستقرار الأسعار عند النقطة المثالية لكلا المتنافسين (المصدر و المستورد) وبحيث لا يعطي كلاهما للآخر أكثر مما يتاح له من سياساته النفطية ، وعلى هذا فانه يمكن تمثيل السوق النفطية بمصفوفة كاملة للدفعات والأسعار تتقاطع فيها مختلف الإستراتيجيات ولا يجوز إهمال أية إستراتيجية متاحة يمكن أن تحصل من سياسات دولية أو حروب أو محاصرة اقتصادية ، أو ظهور سلع بديلة وبشكل مفاجئ ..وغيرها ، وعندها تكتمل مصفوفة الدفعات للأسعار حيث يبحث كل من المصدر والمستهلك وبصورة تنافسية عن أفضل سعر متاح لبرميل النفط ، فالمنتج يبحث عن أكبر الأرباح في ظروف اقتصادية وسياسية محددة ومن بين ما يتيحه له المستورد الذي يحاول الشراء بأقل سعر ممكن ومن خلال تنافسية السوق، وهذه تمثل في النموذج من خلال ما يدعى بقاعدة[MAXMIN] أما المستورد فيبحث عن أقل أسعار يعطيها له المصدر، الذي يحاول رفع أسعاره في سوق تنافسية حرة ومن خلال ما يدعى بقاعدة [MINMAX] . و يتم التنافس على الأسعار في السوق النفطية مع مراعاة العقلانية الاقتصادية الكاملة لكلا الطرفين ، وإن أي خطأ بالتقدير للإستراتيجية المثالية للمورد أو للمستورد يؤدي إلى أن يحقق للأخر (الخصم الاقتصادي) او الربح المتزايد غير المتوقع وعلى هذا فالتعامل العقلاني والعلمي في السوق يحقق السعر المثالي لكلا الطرفين وتتم عمليات البيع و الشراء من خلال [أسعار عادلة لا ظالم فيها ولا مظلوم] و تحقق الإستراتيجيات المثالية والسعر المثالي (P_{opt}) لكلا الطرفين وحسب العلاقة التالية التي تشكل نقطة الاستقرار التام في السوق النفطية : $P_{opt} = [MINMAX] = [MAXMIN]$

المبحث الثاني : الصناعة النفطية الجزائرية و الشراكة الأجنبية في القطاع.

بعد التعرف على التطور التاريخي للصناعة النفطية العالمية، و التحولات التي شهدتها السوق العالمية، سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي لهاته الصناعة في الجزائر، مبرزين أهم السياسات الصناعية التي اتبعتها الدولة الجزائرية لتكييف هذا القطاع مع المتغيرات العالمية المختلفة .

المطلب الأول : هيكل الصناعة النفطية الجزائرية بعد الاستقلال

لقد مرت الصناعة النفطية في الجزائر بعدة مراحل ،فقد كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال، مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادة ثرواتها وذلك بإنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

1. المراحل الأولى للبترول الجزائري

تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه، فهو طبعا موجود جيولوجيا منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال" عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب و الأتراك وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام (أو القار) يستعمل في أغراض مختلفة.[1]

وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم فيثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة وتقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور أثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج المحروقات ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

2. اكتشاف النفط في الجزائر

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت(جنوب غرب غليزان)المكتشف حوالي سنة 1915 ، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) .هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

أما تاريخ إنتاج النفط، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام1956.

إن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذو جودة عالية.

و بداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر .ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول(CFP) و للشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL) ، ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS).

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل" عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل" حاسي مسعود " وذلك في جوان1956 ، و هي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر . وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى(على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا) ، وهي

[1] عيسى مقليد، مرجع سابق ،ص: 26 .

مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من 80 % من مساحة القطرالجزائري المقدرة ب 2.381.741 كلم .
[2]توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة1962 .

و وصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969. [1]

3. تأسيس الشركة الوطنية" سونطراك"

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني ، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية(الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1964/12/31، إذ لابد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها.

و كان من مهام شركة سونطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية .هذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا.

يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدءا بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك .منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (BP) في جانفي 1967 ، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51 %(الأولى من نوعها في الجزائر)بين سونطراك وشركة" غيت "الأمريكية .وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي75% من النقل و 65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع .ويمكن ملاحظة ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي في الجدول أدناه:

الجدول (07): ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره(من الستينات حتى مرحلة التأميم)

الوحدة :نسبة مئوية

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سونطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سوناطراك	18	19.5	19,5	19.5	23.5	29	100

[1] نفس المرجع السابق ، ص: 27.

النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر : نشرة صادرة عن شركة سونطراك 1972 باللغة العربية ، نقلا عن : عيسى مقليد ،مرجع سابق ،ص 28.

4. هيكل الصناعة بعد تأميم المحروقات سنة 1971

لقد عملت الجزائر منذ نهاية الستينات على التخلص من اليد الفرنسية التي كانت تسيطر على تسيير قطاع المناجم و قطاع المحروقات في الجزائر , فكانت المبادرة الأولى بتأميم قطاع المناجم سنة 1966 و هو ما أثر في العلاقات السياسيةمع فرنسا .

أما التأميمات في قطاع المحروقات فقد مرت بمراحل مختلفة : [1]

- حيث تم تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين1967-1970

- تم تأميم الشركات الفرنسة عام 1971 عندما فشلت المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، و هذا بسبب رفض الشركات الفرنسية لزيادة سعر البترول من 2,08 دولار للبرميل الواحد إلى 2,85 دولار .

أ- الشركات البترولية غير الفرنسية :منذ عام ,1967 بدأت الجزائر تسجل حضورها بقوة في قطاع المحروقات و ذلك من أجل القيام بتأميمات في الفترة الممتدة بين 67 و70 .

إن أولى التأميمات تمت بين الفترة 67-68 و استهدفت قطاع توزيع المحروقات الذي يعتبر من القطاعات المهمة ، حيث تم في هذا المجال تأميم ما يلي:

- شركة British Petroleum (BP) في بداية سنة1967 .
- شركة ESSO و MOBIL OIL في 24أوت 1967 .
- شركة SHELL في20 ماي 1968 .

و تم احتكار توزيع المحروقات من قبل شركة سوناطراك في 13 ماي 1968 ، أما الشركات المتعلقة بقطاع الإنتاج فتم تأميمها في الفترة الممتدة بين70 -71 .

ب- الشركات البترولية الفرنسية

إن تأميم الشركات البترولية تم بناء على فشل المحادثات الجزائرية الفرنسية ، علما أن هذه المحادثات باشرت أعمالها في نوفمبر 1969 ، و ذلك بطلب من الجزائر لتنفيذ اتفاقية 1965 والمتعلقة بمعاينة فشل المحادثات، و قد إستمرت في فترات مختلفة موزعة على مرحلتين:

الأولى : تمت بين 1969/11/24 و 1970/07/13 .

الثانية : تمت بين 1970/08/29 و 1971/02/04 .

---

[1] طيبوني أمينة ،**تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2004 ،ص: 111 .

حيث استقرت المحادثات على أن يقدم الطرف الفرنسي مساهمته في مجال التصنيع وتكوين اليد العاملة ورفع مستوى الإنتاج ، و يستفيد الطرف الفرنسي من نظام الإمتياز ، وكذا نظام التراخيص المتضمنة في قانون المالية لسنة 1970 و ذلك بالنسبة للاستثمارات المنجزة إبتداءا من تلك السنة.

و بناء عليه يأخذ الجزائريون مسؤولياتهم في الحالتين التاليتين:

- ربط نظام الضرائب المطروح على الشركات الفرنسية مثلها مثل بقية البلدان التي تتعامل مع البلدان المنتجة للنفط "OPEP" .

- البحث في المساهمات التي تسمح للجزائر مراقبة الشركات التي تتعامل في ميدان المحروقات.

إلا أنه في 04 فيفري 1971 و بناء على ما تقدم أوقفت الحكومة الفرنسية كل المحادثات مع الجزائر ، فكان جواب الجزائر إصدار مرسوم تشريعي بتاريخ 12 فيفري1971 يلغى فيه نظام الاشتراك بالامتياز ، و عوضته بنظام جديد من الاشتراك بين سوناطراك و الشركات الأجنبية مبني على تكوين شركة تجارية تخضع للقانون التجاري.

و من هذا المنطلق فإن كل الشركات الأجنبية تم تأميمها و تخضع لهذا القانون من تاريخ التأميم.

ج- نتائج التأميم

أما النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها، ليس فقط من قرارات التأميم الجزائرية، ولكن من حركات التأميم عامة التي قامت بها العديد من الدول المصدرة للنفط لاحقا، فهي :[1]

- إن التأميمات أعطت للدول الصناعية المستهلكة إحساسا بأن تأمين وارداتها النفطية قد أصبح منذ الآن مهددا، إذ لم يعد النفط تحت مراقبة الشركات الكبرى الأمريكية خاصة التي كانت تسيطر في السابق على ما يتراوح بين 70% و 80 %من حلقات الصناعة النفطية من البترول خارج الولايات المتحدة وقد أصبحت الآن الحلقات العليا من صناعة النفط خارج سيطرتها؛

- التأميمات أصابت مباشرة -وبسرعة- هيكل السوق النفطية ، ففي سنوات قليلة تحولت هذه السوق جذريا من سوق مدمجة عموديا تحت رقابة الشركات المتعددة الجنسيات إلى سوق بقطبين أو برأسين فأغلب نشاط الحلقات العليا (الاستكشاف والإنتاج والاستغلال والنقل للبترول الخام) تحت رقابة الدول المنتجة، أما اغلب الحلقات السفلى (النقل و التخزين التكرير والتوزيع) تحت رقابة الشركات العالمية .هذه الوضعية الجديدة كانت بطريقة ما وراء عدم الاستقرار في أسواق النفط؛

- على العكس من الشركات الأجنبية التي كان همها الأساسي تعظيم الربح المالي فقط، فإن الدول الوطنية التي تهدف إلى زيادة الأرباح كانت تسعى أيضا للحصول على مزايا :اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعسكرية؛

- لقد أدخلت قرارات التأميم الدول المصدرة للبترول في حسابات العالم كقوة حقيقية وانعكس ذلك

[1] عيسى مقليد، مرجع سابق ،ص 32 .

على كيانها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي بل حتى على الجانب النفسي، إذ أعطى التأثير السيكولوجي للتأميم قوة كبيرة للدول المنتجة في رفع ثقتها بنفسها وإحساسها بقدراتها في مقارعة أقوى قلاع الدول الاستعمارية وهي قلعة البترول التي تسيطر عليها شركات من أقوى الشركات الاحتكارية العالمية، بعد أن كان إعلان التأميم في حينه يعتبر مجازفة تنذر بالخطر ؛

ولذلك، فبالرغم من الإعتقاد السائد أن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من أربع مرات في بداية السبعينيات بعد الصدمة البترولية الأولى هو التحول الكبير في تاريخ النفط، لكن الحقيقة هي أن حركة التأميم - التي كانت تقريبا متزامنة معها - هي التحول الفاصل في مسيرته . فتحويل ملكية حقول النفط و أغلب أسهم الشركات العالمية إلى ملكيات الدول المضيفة غَير تماما قواعد العمل السابقة في صناعة البترول من الناحية القانونية والاقتصادية والتنظيمية.

المطلب الثاني : سياسة فتح القطاع و التوجه نحو الشراكة الأجنبية

إن للمحروقات أهمية في تمويل مداخيل الدولة من العملة الصعبة، فهذا القطاع أيضا ذو أهمية كبرى في كونه قطاعا يستهوي الكثير من عمليات الاستثمار الأجنبية، و مصدر ربح أكيد سجل في الكثير من أجندة الشركات العالمية.

لقد تميزت الفترة السابقة بين 1986 وما بعد جويلية 1975، بفراغ قانوني لمدة تفوق 11 سنة، عرفت نهايتها لدى صدور قانون 1986 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات ونقلها عبر الأنابيب .

و نتيجة للكثير من التغييرات ، أو إرادة التغيير في معالم الاقتصاد الوطني نتيجة الأزمة الناتجة عن الانخفاض الكبير المسجل في أسعار المحروقات و هذا منذ سنة1986. فقد ظهرت الكثير من التعديلات في القوانين الجزائرية المتعلقة بالمحروقات، و التي كانت ترمي في جميعها نحو اتجاه تشجيع و تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و الممثل في الشركات المتعددة الجنسيات.

1 -القانون رقم 86- 14 الصادر بتاريخ 19 أوت1986

جاءت سنة 1986 ، و جاء معها زلزال الأسعار البترولية في السوق العالمي، و ضرب بقوة عمق الاقتصاد الوطني الذي كان و لازال مبنيا على الريع البترولي، و تقلصت الاستثمارات الوطنية، و أصيبت ميزانية الدولة بالاختناق المالي فأصبح هذا القطاع يعاني من ثبات شبه تام على مستوى الإنتاج للبترول الخام و كذا على مستوى عمليات التصفية والتمييع، كما سجل أيضا توقفا على مستوى استكشاف الحقول الأخرى.

ويمكن تلخيص أسباب صدور هذا القانون فيما يلي:

- الأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التي عصفت بالساحة البترولية؛
- التدهور الحاد في أسعار البترول* مما نتج عنه تقليص مداخيل الجباية البترولية للدول المصدرة؛
- شساعة المجال المنجمي الجزائري، وعدم قدرة سوناطراك على تغطيته لوحدها؛

لكل ذلك ، كان من الحتمية أن تلجأ الجزائر إلى خلق نظام قانوني آخر يدفع هذا القطاع إلى الاستفادة من القدرات الفنية و التكنولوجية و خبرات الشركات متعددة الجنسية ، فجاء قانون 19أوت 1986 ليتمم قانون 11/82 و يدخل تغيرات في ميكانيزم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خاصة في مجالات البحث و التنقيب.

و من أهم ما أشار إليه هذا القانون من خلال القراءات المركزة [1] ما يلي:

- يمنع من خلال قانون 86-14 على أي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة نشاطات التنقيب والبحث والاستغلال إلا بالاشتراك مع سونطراك بنسبة لا تقل عن 51% في مجال المحروقات السائلة فقط دون المحروقات الغازية الذي تبقى ملكيتها تامة للدولة التي ترى فيها (المحروقات الغازية) أسباب عدة تضعها ضمن إطار انتهاج هذه السياسة.
- تحديد حقول الدخول للشركات متعددة الجنسيات لتستلم عمليات البحث و التنقيب في مناطق معينة.
- إشراك هذه الشركات في تحقيق و تمويل قيمة معينة من العمل أو مساهمتها في تحمل جزء من النفقات.
- في حالة إكتشاف حقول جديدة ، فتقسيم الإنتاج يكون على حسب قاعدة 51% لشركة سوناطراك و 49% للشركة الأجنبية، و يتم هذا التقسيم بعد التخلص من الأعباء المتعلقة بعمليتي البحث والتنقيب.

إن الإنفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أظهره المشّرع في قانون 86-14 مكّن شركة سوناطراك من البحث عن السُبل الكفيلة التي تمكنها من فتح مجال الشراكة و الإتجاه نحو عرض المزايا المناسبة للشريك الأجنبي ، من أجل رفع مستوى الإستغلال والبحث في مجال المحروقات و الإستفادة من خبرات الغير عنه طريق الحوار في بناء عقود الشراكة.

إن عرض حال المادة 23 من قانون86/ 14 الباب الرابع منه يؤكد لنا الكيفية التي تبنى من خلالها عقود الشراكة و أشكالها.

- **أشكال عقود الشراكة في قانون 86 /14 :**

إن قانون86/ 14 و المتعلق بمجال المحروقات سمح بوجود أشكال مختلفة من العقود بين سوناطراك و الشركاء الأجانب، حيث اتخذت الشراكة الأشكال التالية:

---

* لقد انخفضت أسعار البترول سنة 1986 إلى سعر 9$ للبرميل في جويلية 1986 بالنسبة لبترول العربي الخفيف بعدما كانت تتراوح ما بين 28-32$ للبرميل بالنسبة لهذا النوع خلال الثمانينات مما أدى إلى تقليص فادح في الجباية البترولية والتي تعتبر المصدر التمويلي الرئيسي للجزائر.

[1] يمكن الرجوع إلى القوانين التالية:
- القانون رقم 86-14، المؤرخ في 1986/08/19، و المتعلق بنشاطات البحث و التنقيب و نقل المحروقات عبر القنوات.
- قانون 87 /158 الصادر في 21 جويلية 1987، و المتعلق برقابة الشركات الأجنبية المترشحة للشراكة من أجل البحث و التنقيب عن المحروقات السائلة .

أ – إما شراكة بالمساهمة لا تتسم بالشخصية المعنوية.

ب -إما شراكة تجارية بالأسهم تخضع للقانون التجاري الجزائري ، و يتعين على الشريك الأجنبي في هذا المجال أن يكون شركة مقرها في الجزائر طبقا للقانون التجاري.

- **إنتفاع "الشريك" الأجنبي:**[1] يحصل الشريك الأجنبي لدى اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري على شكل من الأشكال التالية (المادة 22):

-حصة من إنتاج الحقل تعويضاً لمصاريفه وأجره المحدد في عقد الاشتراك؛

- جزء من إنتاج الحقل المكتشف بنسبة مساهمته في الاشتراك عينياً (من المحروقات) أو نقدياً .

وأمام هذه السياسة فإن المؤسسة الوطنية (سوناطراك) الذي تستحوذ على مصادر جميع موارد المحروقات الجزائرية والتي أسندت لها من قبل الدولة، تكون ضمنياً من المؤسسات المتكاملة رأسياً خلفياً من ناحية ملكية موارد المحروقات، أي أمام هذه الحالة تزيد من هيمنة سونطراك (درجة التركيز)، حيث يمكن الحصول على هذه المصادر بتكلفة أقل مقارنة بالأطراف الأجانب في هذا القطاع. وفي المقابل فإن درجة التكامل الرأسي الخلفي المتعلقة بأنشطة التنقيب والبحث والاستغلال الخاصة بالمحروقات السائلة تضعف نسبياً في هذا المجال، وهذا ناجم عن سياسة فتح الشراكة الأجنبية المباشرة من خلال هذه الأنشطة.

ولكن على الرغم من أن قانون 86-14 وضع حوافز عدّة في ميدان الشراكة، إلاّ أنه بقي خاضعا في تعامله مع المؤسسة العمومية (شركة سونطراك) بإعتبارها المؤهلة قانونا، مما أدى إلى استحالة إنشاء علاقات شراكة مع مؤسسات تنتمي للقطاع الخاص مردُه إلى أن السيادة الوطنية المعبر عنها انذاك في الميثاق الوطني والدستور لا تسمح بذلك.

ورغم تجاوز قانون 86-14 كل التعديلات والاصلاحات التي تميزت بها مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات ، فإن الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات بقي محدودا جدا ولم يرق إلى مستوى الطموحات، "علما أن عدد العقود المبرمة بين المؤسسة العمومية (شركة سونطراك) في إطار شراكة مع المتعاملين الأجانب بين الفترة 1986-1991 لم تتعد 15 عقدا من بينها 13 عقد تنقيب، وعقدين للبحث".[2]

الجدول (08) : عقود الشراكة المبرمة في القطاع بعد صدور قانون 86 -14

الرقم	الشركاء	العقد تاريخ
01	ALEPCO	1987.06.16
02	TOTAL	1987.10.07
03	AGIP	1987.12.15
04	CIEPSA	1988.02.09
05	BHP	1989.06.24
06	ANADARKO	1989.10.23
07	TOTAL	1989.11.08

[1] مياح نذير،**السياسات الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، بسكرة ،2010 ، ص:110.

[2] بن عزوزمحمد،**الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها**، مذكرة ماجستير، جامعةالجزائر، 2001 ، ص: 115 .

1990.03.13	NESTE OY	08
1990.05.20	TOTAL	09
1990.12.20	AGIP	10
1990.12.02	REPSOL	11
1991.05.12	TOTAL	12
1991.08.18	JNOC	13

المصدر: طيبوني أمينة ،مرجع سبق ذكره ، ص: 121.

2 - القانون رقم91 – 21 الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1991 [1]

جاء هذا القانون لتطوير علاقات الشراكة بين الشركات الأجنبية و شركة سوناطراك ، ذلك لأن المرحلة التي كان فيها نشاط هذه الشركات مقيدا بقانون 1986 لم يكن ليغير من الوضع الكثير ، هذا بسبب الأزمة الحادة التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري ، و بسبب الانكماش الاقتصادي الذي كان يعانيه الاقتصاد العالمي هو الآخر ، و بسبب أيضا التكاليف الباهظة لعمليات البحث و التنقيب عن البترول ، و التي لم يكن بمقدرة شركة سوناطراك تحمل أعباءها الضخمة.

وبالرغم من فتح المجال أمام دخول الشركات متعددة الجنسية إلى الساحة الوطنية للاستثمار في مجال المحروقات ، إلا أن ذلك لم يحرك الكثير من عجلة الإنتاج للبترول ، والذي كانت الجزائر بحاجة ماسة إلى عمليات أكثر منه لإعادة الاعتبار لمكانة المحروقات في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني .

إن الهدف الرئيسي من هذا القانون هو ضمان أن شركة سوناطراك ستستفيد من عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية، فيما يتعلق بالجانب المالي و التقني لمشاريع البحث و التنقيب،و في الوقت نفسه فإن الشركات تطمح لضمان مصادر ربح أخرى من خلال تسهيلات الاستثمار التي جاء بها هذا القانون.

و أهم الأحكام الجديدة التي جاء بها قانون(91-21)[2] القرارات التي يتضمنها هذا القانون و الخاصة بطموح الشركات الأجنبية من خلال تركيز نشاطاتها في الجزائر، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[3]

- يمكن للشريك الأجنبي أن يمول وينجز ويستغل القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات وهذا إلا لحساب الطرف الوطني (سونطراك) (المادة:04)؛

- إلغاء شرط إبرام البروتوكول بين الطرف الأجنبي والدولة حيث تقتصر الموافقة على إبرام عقد بين المؤسسة الوطنية والطرف الأجنبي بواسطة التنظيم (مرسوم تنفيذي) (المادة:06)؛

- يحصل الشريك الأجنبي لدى اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري*على شكل من الأشكال التالية (المادة:07):

- حصول الشريك الأجنبي على جزء من إنتاج الحقل بحسب مساهمته في الاشتراك؛
- حصول الشريك الأجنبي على حصةمن إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في الاشتراك.

---

[1] طيبوني أمينة ،مرجع سابق ، ص: 121.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد63، القانون رقم 91-21، ويتمم القانون 86-14 المؤرخ في 1991/12/04، ص: 2392.

[3] مياح نذير،مرجع سابق ، ص:116

* لا يمكن للشريك الأجنبي الانتفاع إلا عند اكتشافه حقل قابل للاستغلال التجاري (المادة 07).

• تقديم إغراءات ضريبية هامة تصل لحد إمكانية تخفيض نسب الضرائب إلى حد أقصى (لا تقل عليه (المادة:11):

• الإتاوة** بنسبة 10% من إجمالي الإنتاج الخام؛

• الضريبة على النتائج بنسبة 42%.

• في حالة حدوث منازعات بين الدولة والشريك الأجنبي فتخضع وجوبا إلى القضاء الجزائري، بينما إذا نشب نزاع بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي فتخضع في بادئ الأمر إلى عملية مصالحة، فإذا فشلت يمكن عرضها على التحكيم الدولي (المادة 12).

ولتوضيح الصورة أكثر للمعطيات السابقة نستعين بالشكل التالي:

الشكل(13):العلاقات التنظيمية القائمة في قطاع المحروقات وهذا بين مختلف الهيئات من خلال قانون 1991

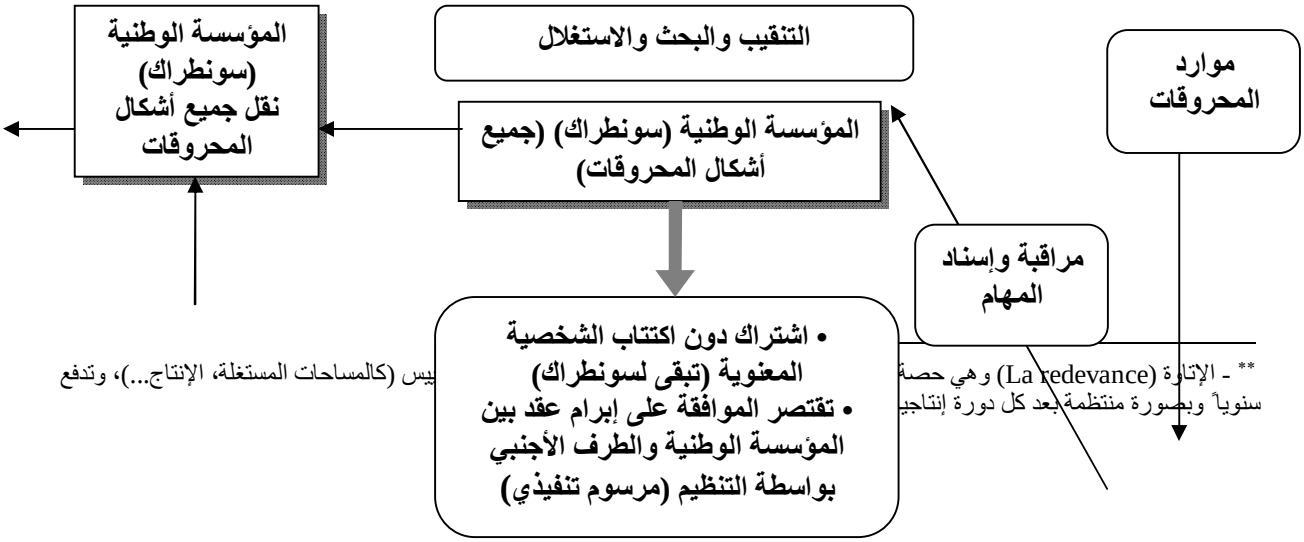

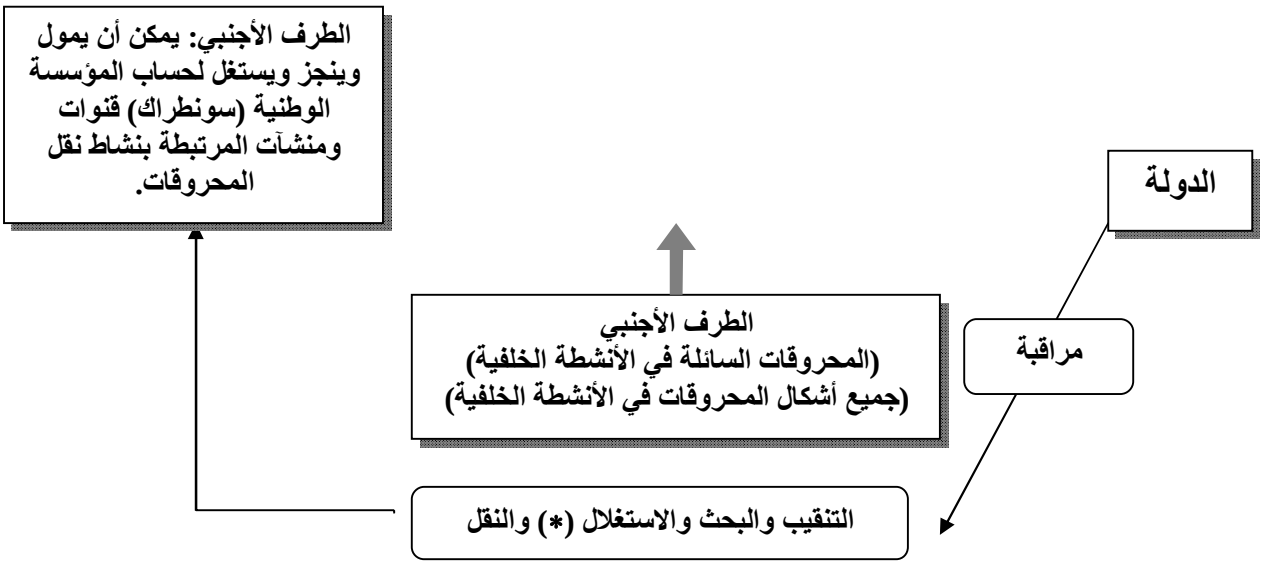

المصدر: نذير مياح ،**السياسات الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر**،مرجع سابق ،ص117.

أصبحت نتيجة هذا القانون واضحة للعيان ، إذ سمحت هذه التحفيزات من تجسيد عقود شراكة عديدة سواء في مجال البحث و التنقيب و الاستغلال، أو في مجال مشتقات البترول،إضافة إلى عقود أخرى في مجال الخدمات ، كتوفير العتاد البترولي. وفقا لما يبينه الجدول التالي:

الجدول(09): مختلف عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك و الشركات الأجنبية (نماذج مختارة) في الفترة 91-1999

البلد الأصلي	اسم الشركة	العقود			مدة العقد
		تاريخ التوقيع	الاستثمار	موضوع العقد	
أمريكا الشمالية					
الولايات المتحدة الامريكية	**Anadarco**	جانفي 1992	-	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	-
	Atlantic Richfield	ماي 1992	65 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	-
	Mobil	جوان 1992	58.5 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	-
	Philips petrolium	جويلية 1992	67.7 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	-

* - ترد تكاليف التي أنفقها الطرف الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري.

كندا	**ARCO**	جويلية 1994	1.6 مليون دولار	إعادة تطوير حقل بترولي	25 سنة
	Brown et root Petrolium et chemicals	جانفي 1996	600 مليون دولار منها 40%بالدينار جزائري	هندسة، و تجهيز وضخ الغاز الطبيعي	3 سنوات
	AMOCO-corporation	جوان 1998	931 مليون دولار	تطوير و استغلال لـ 4 حقول غازية في منطقة عين أمناس	20سنة
	Lousiana land	نوفمبر 1992	33 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	5 سنوات
	Pétro-Canada	أفريل 1993	34.5 مليون دولار	// // //	10 سنوات
أوروبا					
فرنسا	**Total**	1991	370 مليون دولار	إنتاج السائل الغازي في منطقة الحمراء	30 سنة
إنجلترا	**BP exploration**	فيفري 1993	45 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	10 سنوات
إسبانيا	**Repsol**	ماي 1994	27 مليون دولار	اكتشافات	-
إيطاليا	**AGIP**	ماي 1995	25 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	3 سنوات
		جوان 1996	21 مليون دولار	بحث و استغلال النفط	16 سنة
		ماي 1999	22 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	-
آسيا					
ماليزيا	**Petronas**	ديسمبر 1996	38 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	7 سنوات
مناطق أخرى					
استراليا	**BHP**	ماي 1997	62 مليون دولار	اكتشاف و تقاسم الإنتاج	10 سنوات

المصدر: بن عزوزمحمد،**الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها**، مرجع سابق ، ص: 263.

3- القانون رقم 05-07 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005

يعتبر القانون رقم 05 – 07 المؤرخ في 28 أفريل2005 من أكثر القوانين الجزائرية جدلا في مجال المحروقات ، بين المؤيدين و المعارضين لما جاء فيه ، لما له من انعكاسات إيجابية على التنمية و الاستثمار بالنسبة للفريق الذي يؤيد هذا النص والمدافع عنه، وكذا التأثيرات السلبية على ثرواتنا البترولية وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له .

إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض مواده لاحقا، رغم أنه ينص في المادة الثالثة منه " أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وتعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة" .[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 50 الموافق 19 يوليو 2005 م ،ص :05 .

غير أنه خلال الاستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقول النفط إلى نسبة 70 % على الأقل و لشركة سوناطراك 30 % على الأكثر، وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة وتدخل الشراكة في أجل 30 يوما. وبما أنها، ولأسباب فنية ومالية والوقت القصير الممنوح لها في استعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك، فإن الشريك الأجنبي يمكن أن يستولي على كامل الحصص حتى تصل إلى نسبة 80% بدلا من 49 %، بمعنى أنه يقترب من الضعف ونصيب سونطراك سينخفض إلى 20 % بدلا من 51%، أي مقسوما على 2.5 . وهذا سيؤدي حتما إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا.

حيث نصت المادة 25 من القانون بما يلي :" تعد المحروقات المستخلصة في إطار عقد البحث و/أو الإستغلال **ملكًا للمتعاقد** عند نقطة القياس، و خاضعة للإتاوة حسب البنود و الشروط التي يحددها العقد المذكور ." [1]

ومن أهم ما جاء به هذا القانون نذكر مايلي :[2]

- التركيز على إصلاحات تمس القطاع استجابة للتحولات على الساحة الطاقوية العالمية، ويوجه البعض انتقادا لهذا القانون، ذلك بأننا في وضعية اقتصاد يسير بسرعتين، إحداهما لقطاع المحروقات منفصلا عن التحولات الداخلية والخارجية، والثانية للقطاعات الأخرى خارج المحروقات،التي لا تأخذ في الحسبان التطورات الحديثة على الساحة الطاقوية العالمية .

– يضع هذا القانون شركة سونطراك على قدم المساواة مع الشركات الأجنبية، فيما يخص البحث و الاستغلال، ويمكن لها بصفتها شركة **مساهمة**، اللجوء إلى المؤسسات المالية، على غرار الشركات الأخرى الأجنبية، دون ضمان من الدولة للحصول على القروض لتمويل مشاريعها .

- إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين، تتمتعان بالشخصية المعنوية، تعرفان باسم وكالات المحروقات: وكالة وطنية لمراقبة وضبط النشاطات في مجال المحروقات، ووكالة وطنية لتقييم موارد المحروقات " ألنافط -ALNAFT" **.** وكلت لهما مهام تسيير وتنظيم عمليات البحث والاستغلال ، وتسليم رخص التنقيب ، وإبرام عقود الاستغلال ، وجمع الإتاوة والرسوم، وإعادة تحويلها إلى خزينة الدولة .

- القانون الجديد يمنح تحفيزات جبائية أكثر تشجيعا للاستثمار، خاصة للحقول الصغيرة والواقعة في المناطق معزولة، وتنويع النشاطات نحو المصب " aval ".

- التحرير تدريجي لأسعار المحروقات، سيكون في صالح سونطراك، لأنه يترك إمكانية الدعم للدولة كما هو معمول به في كل أنحاء العالم عن طريق الخزينة العمومية ، على أن يذهب هذا الدعم للقطاعات الحيوية وللمواطنين الأكثر حرمانا وللمناطق المحرومة .

تعديل بعض بنود القانون:

---

[1] نفس المرجع: ص: 13 .

[2] عبد القادر بلخضر ، مرجع سبق ذكره ،ص: 169 .

إن الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006[1] جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ في2005/4/28 ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وهو يهدف إلى تعديل مواد أساسية اعتبرها الكثيرون (بعد التعديل) بمثابة الضمانة الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات.

فبعد ردود الأفعال المناوئة لسياسة قطاع المحروقات بخصوص قانون 2005. تم تعديل بعضها وكانت على الشكل التالي:[2]

أ- ففي الصيغة الأولى لم يكن يُلزم الشركة الوطنية سونطراك بأن تكون طرفاً في جميع عقود البحث والاستغلال التي يبرمها الشريك أو مجموعة شركاء أجانب، والامتياز الوحيد الذي منح الحق لها كي تصبح لاحقاً شريكاً بحيازة حصة تتراوح بين 20 و30% إذا كانت لديها الرغبة في ذلك؛

ب- يعيد القانون التي تمت مراجعته القاعدة القديمة التي تجعل من سونطراك الطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود، سواء تعلق الأمر بالبحث والاستغلال أو النقل والتكرير؛

ج - تتضمن أحكام القانون الجديد فرض رسوم على الفوائد الاستثنائية* لتشمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع سونطراك في إطار قانون 1986 والمعدل سنة 1991، وكان هذا نتيجة لارتفاع المهم في أسعار البترول.

المطلب الثالث: أشكال عقود الشراكة الأجنبية المطبقة في القطاع

لقد عرفت اتفاقيات النفط المبرمة بين الشركات العالمية والدول المنتجة للبترول أشكالا قانونية عديدة وفقا للمراحل التاريخية المختلفة من استغلال البترول، سواء ما كان منها في المراحل الأولى من اكتشافالبترول أو المراحل الحديثة التي عرفت تغيرات في العلاقات الدولية .وقد ترتب عن تغير الظروف الاقتصادية و السياسية العالمية تعديلات في التشريعات البترولية .وليس بمقدورنا دراسة كل الأشكال القانونية والبنود التي تتضمنها أنوع العقود، ولكن سنشير فقط إلى أهم النماذج التي نرى أنها تخدم البحث، وخاصة بعد دخول الشركات البترولية العالمية مجال استغلال المحروقات بالجزائر.

ويمكن تقسيم نماذج عقود البترول إلى مجموعتين أساسيتين وهما:

أولا: عقود الامتياز

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 في 30 يوليو. 2006 ، ص:04.

[2] مياح نذير، مرجع سبق ذكره ، ص: 127.

* رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولارا للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5 % كحد أدنى إلى 50 % كحد أقصى .

يعتبر عقد الامتياز وسيلة قانونية يبرم بين سلطة عمومية وبين صاحب المشروع غالبا ما يكون أجنبيا، يعطى له الحق في استغلال مرفق بترولي لحسابه الخاص مع حق تملك الآبار التي يكتشفها مقابل جزء من العائدات بالإضافة إلى الإتاوات (الرسوم) التي يدفعها للدول المضيفة .[1]

و كان هذا الشكل من العقود هو السائد في مناطق الإنتاج الرئيسية من قبل الحرب العالمية الأولى، واستمر في كثير من الدول حتى مطلع السبعينات، وقد فرضته الشركات البترولية العالمية حينها مما سمح لها بالاحتفاظ بكثير من المزايا الاقتصادية من أهمها:

- اتساع الرقعة الممنوحة للشركات من أجل التنقيب، واشتراط عدم التخلي الجزئي أو الكلي عن المساحة الممنوحة لها ولا تستطيع الدولة المضيفة أن تمنحها لشركة أخرى؛
- طول مدة التعاقد بحيث بلغت في بعض الأحيان 90 سنة؛
- تنفرد الشركات بالبحث والتنقيب وتتحمل المخاطر والتكاليف لوحدها، ولا تسترد شيئا من النفقات على الاستكشاف إذا لم تعثر على البترول، فإذا عثرت على البترول بكميات تجارية تقوم باستخراجه وتسويقه لحسابها على أن تدفع للدول المضيفة العوائد المتفق عليها؛
- الشركة الأجنبية غير ملزمة بتكرير جزء من البترول أو استثمار جزء من أرباحها محليا؛
- عدم خضوع الشركة صاحبة الامتياز للقضاء المحلي، أي تجميد السلطة التشريعية في الدولة واستبعاد خضوعها للقانون والقضاء الوطنيين، سواء أكان ذلك صراحة أو ضمنيا، وتشترط اللجوء للقضاء الدولي في حالة الخلاف مع الدولة المضيفة في القضايا الحيوية؛
- تنفرد الشركة بتحديد حجم الإنتاج و إعلان السعر الذي يباع به البترول المنتج .وقد كان هذا في صالح الشركات العالمية لأنها تحول البترول المنتج إلى الشركات التابعة لها بسعر منخفض، وتستفيد في النهاية من سعر المنتجات في التوزيع النهائي وتحرم في المقابل الدولة المضيفة من جزء هام من الريع؛
- جمود معدل الضريبة وجعله عنصرا ثابتا في العقد ولا تستطيع الدولة المضيفة تعديله دون موافقة الشركات صاحبة الامتياز .[2]

و يتضح من عقود الامتياز أن جلّ المزايا في صالح الشركات الأجنبية، خاصة جانب التملك الفعلي للبترول في جميع مراحله من المنبع إلى المصب، والتصرف في الكميات المنتجة وأسعارها بعيدا عن إرادة الدولة المضيفة.

وتجدر الإشارة هنا أن الدولة المضيفة في حالة عقود الامتياز لا تتحمل أية مخاطر أو استثمارات من أي نوع، وغير ملزمة بتحمل تكاليف الاستخراج والاستغلال، كما أنها غير معنية بتحديد أسعار البترول، و تتقاضى في المقابل إتاوة عن منح الامتياز، بالإضافة إلى عوائد إما ثابتة عن كل برميل ينتج أو نسبة من الأرباح وذلك حسب بنود العقد .وقد سادت هذه العقود لفترة طويلة نتيجة للسيطرة السياسية للدول الأجنبية على

[1] يسري محمد أبو العلاء، مرجع سابق، ص:153 .

[2] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص:99 .

الدول المنتجة، حيث تم استغلال النفط بشروط مجحفة ولم تقدم الشركات العالمية خلال هذه الفترة على إقامة أية صناعات نفطية محلية أو تشغيل للعمالة الوطنية.[1]

هذه المزايا تم إلغاؤها من طرف الدول المنتجة فيما بعد، سواء عن طريق المفاوضات الشاقة بتصحيح العلاقة المختلة أو أخذ مبادرة التأميم المباشر للبترول.

ثانيا: عقود المشاركة

جاءت عقود المشاركة كبديل عن عقود الامتياز التي فرضتها الشركات الكبرى وذلك بعد سيطرة الدول المنتجة على قطاع المحروقات تأكيدا لقاعدة السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية، وبعد أن أصبحت للدول المضيفة شركات وطنية تعمل في مجال البترول .وقد انتشرت هذه العقود منذ بداية السبعينات خاصة.

و عقد المشاركة هو "عقد بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين شركة أجنبية يكون للأخيرة بمقتضاه حق البحث عن البترول في منطقة معينة وزمن معين، فإذا وفقت في اكتشاف البترول يبدأ في تكوين شركة مشتركة بين الطرفين ..."[2] . وهناك تعاريف أخرى تختلف باختلاف عقود المشاركة والتي من أشهرها عقود تقاسم الإنتاج (Production Sharing Agreement) ، وعقود التعاون أو (عقود التشارك) (Joint venture Agreement). ويمكن أن نوضح هنا أهم الملامح العامة التي تتضمنها عقود المشاركة:[3]

-الفترة الممنوحة للبحث عن البترول قصيرة نسبيا؛

-يتضمن العقد شرط التخلي عن المساحة المنوحة وفق جدول زمني بالاتفاق؛

-يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر البحث والاستكشاف ولا يسترد منها شيئا إذا لم يكتشف البترول بكميات تجارية؛

-تدخل الدولة شريكا بعد اكتشاف البترول، بحيث تساهم في نفقات التنمية والإنتاج وتحصل على نسبة من البترول غالبا ما تكون% 50 ، وتشارك فعليا في إدارة مرفق البترول؛

-تحصل الدولة المضيفة على إتاوة (رسم)، وهو الحد الأدنى الذي يجب أن تحصل عليه من دخول الشركات البترولية مجال الاستغلال في أراضيها، وإذا ما حقق الشريك الأجنبي نتائج من اكتشاف البترول، فرضت عليه ضرائب إضافية تصل إلى نسبة % 50 كحد أعلى، بحيث يمكن أن تصل حصة الدولة في النهاية إلى نسبة % 75 من الربح المحقق؛

- البترول المكتشف تؤول ملكيته قانونا إلى الدول المضيفة، وتصبح وحدها صاحبة الحق في التصرف فيه (وهي نقطة أساسية في السيطرة على الثروة الوطنية)،

- تسترد الشركة الأجنبية في حالة اكتشاف البترول نسبة من النفقات التي تكبدتها على أقساط حسب الاتفاق ، ويتم استرداد النفقات Recovery cost بحصول الشركة على كميات من البترول المنتج، و يستخدم

[1] يسري محمد أبو العلاء، مرجع سابق، ص:155 .
[2] نفس المرجع، ص: 171 .
[3] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص:101.

لحساب قيمة هذه الكميات سعر البترول الذي تحقق في السوق الحرة من تصدير نصيب الشريكين الوطني و الأجنبي؛

- يعفى الشريك الأجنبي غالبا من ضرائب الدخل التي تتحملها نيابة عنه الشركة الوطنية.

إن الصلاحيات الموكلة لشركة سوناطراك باعتبارها شركة أسهم يمكنها من إبرام عقود شراكة مع الطرف الأجنبي الذي أصبح من خلال قانون 91-21 و ما أنجر عليه من تعديلات، يمارس مختلف نشاطات التنقيب، البحث و الاستغلال بناء على ما جاء في العقد وأشكال الشراكة التي تسمح بذلك، و بناء عليه فإن الشراكة في القطاع أخذت أربعة أشكال:

1- الاشتراك بالمساهمة L'association en participation

تتمثل خصائص هذا النوع من الشراكة فيما يلي:[1]

1 - استثمارات البحث تمول من طرف الشريك الأجنبي.

2 - يسحب الشريك الأجنبي حصته من إنتاج الحقل حسب نسبة المساهمة بشرط أن تكون حصة سوناطراك على الأقل 51%.

3 - عند اكتشاف حقل قابل للاستغلال فإن الشركة الأجنبية تتمتع بحقها في إنتاج الحقل بنسبة مساهمتها، و التي لا تتجاوز 49 % من الإنتاج المكتشف.

4 - يتحمل الشريك الأجنبي مسؤولية دفع الأعباء و الرسوم على حصته في الإنتاج.

هذا النوع من الشراكة الاشتراك بالمساهمة ظهر قبل صدور قانون 1986 ، و أول اشتراك بالمساهمة كان يخص منطقة Stah-Méreksen وتم بين سوناطراك و TOTAL في 1973 . أما المثال الثاني فهو الاشتراك الذي عقد في 1990 معNASTEOY الفنلندية.

2- الشراكة التجارية Société commerciale mixte (par action)

تخضع الشركة التجارية المختلطة إلى القانون الجزائري، و تكون نسبة مساهمة سوناطراك 51% على الأقل . أما فيما يخص طرق التمويل، القيود و مبادئ الفوائد المستحقة، فهي نفسها كما في حالة الاشتراك بالمساهمة .و سنقف أمام حالتين:

- يوزع الإنتاج بين الشركاء، بحيث يدفع كل طرف الإتاوة و الضريبة النسبية على حصته.
- الشركة التجارية تقوم بتسويق الإنتاج، و عليها دفع الأتاوة و الضريبة .

و هكذا، الشركة المختلطة "Algéro-Libyenne "ALEPCO ، و التي تحصلت على نشاط للبحث و الاستغلال في منطقة غرداية، لم تنشأ طبقا لقانون 86-14، و إنما نشأت طبقا لاتفاقية ثنائية عقدت في 1986 و التي أبرمت قواعدها التسييرية، قوانينها و قيودها . هذه الشركة المختلطة ذات حصص مساهمة متساوية بين سوناطراك و الشركة الليبية "NOC".

3 -عقود الخدمات:

[1] طيبوني أمينة ،مرجع سابق ،ص:151.

تنقسم عقود الخدمة إلى نوعين هما:[1]

أ - **عقد الخدمة ذات المخاطر**: و الذي يطلق عليه اسم عقد المؤسسة أو الوكالة.

في عقد الخدمة ذات المخاطر، الشريك الأجنبي يتحمل كامل مصاريف تمويل عمليات البحث. و تكمن المخاطرة في إمكانية حدوث بحث بترولي سلبي، مما يعدم كل إمكانية تسديد المصاريف الخاصة بعملية البحث، و التنقيب.

خلافا لعقد تقاسم الإنتاج، ففي حالة الاكتشاف، يسدد للشريك مصاريفه والخدمات المقدمة، و هذا نقدا أو عينا. هذا النوع من الشراكة طبق في حقل عين صالح مع الشركة البريطانيةB.Petroleum ، لكن مع إمكانية التحول إلى عقد تقاسم الإنتاج.

ب - **عقد المساهمة التقنية دون المخاطر:**

و تقدم الشركة الأجنبية في إطاره خدمات للشركة الوطنية التي تتحمل وحدها المخاطرالمالية للاستغلال و الإنتاج. و بناء عليه فإنه في هذه الحالة و في إطار الشراكة:

- يدفع للشركة الأجنبية مبلغ عيني أو نقدي والذي يجب أن لا يتجاوز 29 %من الإنتاج المكتشف.
- يحدد الدفع عينا أو نقديا و كذا كيفيات التسديد مقدما في العقد.
- إذا اتفق الطرفان على الدفع عينيا، تسلم حصة الشريك الأجنبي بقيمة التسليم في ميناء الشحن من جميع الأعباء و الرسوم و كذا من كل الالتزامات الجبائية البترولية.

4- الشراكة عن طريق نظم اقتسام الإنتاج:

تطبق هذه النظم بصفة خاصة في مجالات الاكتشاف البترولية، حيث تحتاج هذه الاكتشافات إلى موارد مالية ضخمة و تكنولوجيا عالية، في حين تبقى نتائجها إحتمالية، ومن ثم لا تقدر عليها الاقتصاديات النامية فيعيد بها إلى مشروع متعدد الجنسيات ذو قدرة ضخمة من حيث التمويل و المعرفة الفنية، فيقوم بالاستثمار و الإنفاق على الإنتاج و يتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل، كما يقوم أيضا بتطوير و تدريب العناصر المحلية من العمالة والمهندسين و الإطارات، كما يقوم في بعض الأحيان بتسويق الإنتاج كله أو جزء منه، و يتم اقتسام الناتج بعد اكتشافه و إنتاجه بنسبة معينة بين الملاك المحليين أو الدولة، و بين المشروع متعدد الجنسيات الذي كلف بالإنفاق و الإنتاج عليه، و يمكن للسلطة المحلية استخدام نصيبها من المنتوج إما في الاستهلاك المحلي أو تصديره للخارج.

و لقد أصبح هذا النظام مفضلا عند سوناطراك نتيجة تقلب أسعار المواد الأولية و زيادة معدلات التضخم، و هو نظام أكثر دقة و عدالة من نظام اقتسام العائد أو الأرباح.

و يمكن التعرف في الشكل الموالي على التدفقات النقدية في عقد تقاسم الإنتاج.

الشكل (14): التدفق النقدي في عقد تقاسم الإنتاج

[1] بن عزوزمحمد، مرجع سابق ،ص:125 .

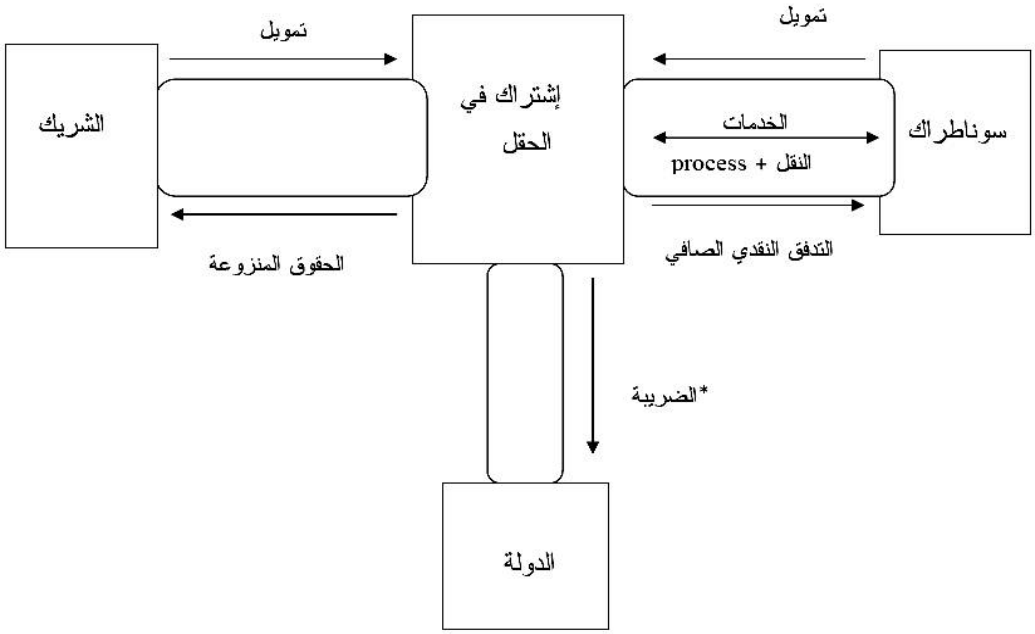

***كل الضرائب المتعلقة بالشراكة تدفع من قبل سوناطراك**

المصدر: طيبوني أمينة ،مرجع سابق ،ص:156.

و حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007 (انظر الملحق 03)، فان عقود الشراكة الاجنبية المطبقة في قطاع المحروقات الجزائري بلغت 109 عقدا، كان النصيب الأكبر لعقود الامتياز بـ66 عقدا مبرما أي أكثر من 60 % من إجمالي العقود المطبقة، في حين كان نصيب عقود اقتسام الإنتاج 25 عقدا بنسبة 23 % ، بينما لم تتجاوز عقود الخدمات 4 عقود. وما يلاحظ في التقرير أن اتفاقات المشاركة في الانتاج كانت الاكثر شيوعا، و استاثرت باكثر من50 %من جميع عقود المشاركة مع الشركات الأجنبية فكانت الشكل الرئيسي من أشكال التعاقد في بلدان كاندونيسيا و الجماهيرية العربية الليبية و السودان و الصين والعراق و قطر، اما الامتيازات و المشاريع المشتركة فقد كانت الشكل الرئيسي السائد في كل من الاتحاد الروسي و انغولا و البرازيل و الجزائر.

خاتمة الفصل

الخلاصة التي يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل هي أن التحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، كان لها وقعها على السياسة الصناعية الجزائرية التي تمثلت في قرار التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام المبادرة للشراكة الأجنبية وخاصة الاستثمار الأجنبي، و ظهر أثرها جليا على قطاع المحروقات أكثر من غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك بسبب الريع العالي الذي توفره صناعة النفط والبعد الاستراتيجي للمحروقات، وحاجة الشركات العالمية لتجديد احتياطاتها من النفط تحسبا للمستقبل، رغم ما أثارته التوجهات الجديدة من تباين في الآراء واختلاف وجهات النظر داخل الوطن.

فقد شهد قطاع المحروقات منذ السبعينيات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية و التكنولوجية .وقد كانت هذه التحولات نتيجة تفاعل متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها الاقتصادية والتكنولوجية، ومنها أيضا السياسية و الجيو- استراتيجية، لأن قطاع المحروقات هو القطاع الخاضع بامتياز لتأثير هذا النوع الأخير من

المتغيرات، أكثر من كل القطاعات الاقتصادية الأخرى.وهو ما أكدته دراسة الخلفية التاريخية للقطاع والفاعلين الأساسيين في السوق العالمية.

و سنحاول في الفصل التالي الوقوف على واقع آداء هذا القطاع في ظل فتحه للشراكة الأجنبية.